



وساطة WASATA

شركة كي آي سي للوساطة المالية
ش.م.ك (مقفلة)

التقرير السنوي

2 0 1 8

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو

الشيخ نواف أحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت



اسمو

الشيخ جابر المبارك الصباح
رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت

السادة أعضاء مجلس الإدارة



السيد/ فيصل يوسف ثنيان المشاري
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ براك عبدالمحسن الصبيح
عضو مجلس الإدارة (مستقل)



السيد/ بدر عبد الهادي الدوسري
عضو مجلس الإدارة



السيد/ عبدالله غازي الجسار
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد / محمد عبدالله بهبهاني
عضو مجلس الإدارة



السيد/ راشد يوسف القلاف
عضو مجلس الإدارة



السيد/ خالد يوسف المفرج
عضو مجلس الإدارة

السيدة/ ساره إبراهيم الشريده
أمين السر

المحتويات

8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
11	تقرير حوكمة الشركات
21	تقرير لجنة التدقيق
24	البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
25	تقرير حول تدقيق البيانات المالية
27	البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
28	بيان المركز المالي
29	بيان الدخل
30	بيان الدخل الشامل
31	بيان التغيرات في حقوق الملكية
32	بيان التدفقات النقدية
33	إيضاحات حول البيانات المالية
60	إقرار وتعهد بسلامة ونزاهة البيانات المالية
61	تعهد الإدارة التنفيذية بشأن نزاهة البيانات المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أما بعد،،،

أخواتي وإخواني الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

يطيب لي ويسعدني أن ألتقي بكم مجدداً وأرحب بكم أجمل ترحيب في هذا اللقاء الذي اعتدنا أن نجتمع فيه كل عام لأتشرف بالحديث إليكم بالنيابة عن مجلس الإدارة لنطلعكم على ملخص أعمال العام الماضي وما تحقق من إنجازات جادة لتطوير العمل، معتمدين بعد الله سبحانه وتعالى على ثقتكم ودعمكم، وآملاً بأن يكون ما حققناه في العام الماضي من أعمال حافزاً مستقبلياً نبني عليه آمالنا، ونستثمر فيه خبراتنا في مجال الأعمال والوساطة المالية.

الأخوات والإخوة الكرام

ذكرنا العام الماضي بأننا متفائلون بمستقبل أفضل من خلال بعض المؤشرات الإيجابية التي تحيط بعالم المال والأعمال في الكويت ودول الخليج بسبب تعافي أسعار النفط بشكل مقبول والتوقعات الإيجابية بأسعار أفضل على مستوى العالم، بعدما عانت منطقتنا والكثير من الدول من التداعيات بسبب تدني أسعار النفط في السنوات الماضية، ومن المتوقع تماسك أسعار النفط وتسجيلها مستويات مقبولة فوق الـ 50 دولار للبرميل خلال عام 2019 مما يقلل من مخاوف المستثمرين ويدعم التدفق النقدي في السوق المالي الكويتي.

وعلى الرغم من هذا الاستقرار في أسعار النفط وتماسك سعر البرميل عند 60 دولار، إلا أن التوقعات بإنخفاض العجز لعام 2018-2019 يعطي الأسواق الكثير من الإيجابية والاستقرار والطمأنينة، وهو ما ينعكس على عمل شركات الوساطة المالية التي تتأثر بشكل مباشر بالواقع الاقتصادي وإنعكاس النشاط المالي في الأسواق التي تعمل بها.

ما تحاول حكومة دولة الكويت القيام به كحزمة من الإصلاحات من شأنها تحقيق الاستفادة المالية على المدى القريب إلى المتوسط، لتشمل العديد من الإصلاحات الهيكلية لإنعاش فكرة التنوع الاقتصادي، والتقليل من الإعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل، هذه التحركات تزيد من توقعاتنا الإيجابية الخاصة بمؤشرات تحسن الحالة الاقتصادية العامة للدولة.



السيد / فيصل يوسف المشاري
رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

وبالمقابل، فإننا لا نفرط بالتفاؤل بشكل مبالغ فيه حيث أننا نراقب استمرار تذبذب أسعار النفط الذي قد يفرض المزيد من الضغط على الأوضاع المالية ومن المحتمل أن يدفع الحكومة إلى القيام بمزيد من عمليات الخفض في الإنفاق مما يؤجل خطة الانفاق الرأسمالي للدولة.

الأخوات والإخوة الكرام

إن الدول لا تستطيع أن تحافظ على مستوى اقتصادي معين وهي تتأثر بما حولها إقليمياً وعالمياً وخاصة إذا كان اقتصادها مرتبط بسلع عالمية مثل النفط كما هو الحال في دولة الكويت ودول مجلس التعاون، لذلك فإن استقرار الوضع العالمي ينعكس بشكل مباشر وسريع على الحركة الاقتصادية في هذه الدول.

الوضع السياسي الداخلي يلعب دوراً كبيراً في حركة الأعمال ونتمنى أن تتحسن الأوضاع السياسية المحلية وتصل سلطات الدولة إلى نوع من التناغم والتنسيق للوصول إلى تشريعات اقتصادية فاعلة تدفع عجلة الاقتصاد وحركة المال والأعمال.

الأخوات والإخوة الحضور الكرام

يطيب لي اليوم بالنيابة عن مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2018 آملين من المولى عز وجل أن يكون العام 2018 منعطفاً نحو الأداء الجيد في بورصة الكويت للأوراق المالية حيث أن شركات الوساطة المالية مرت بأزمات مالية بعضها مازال موجوداً، خاصة أن طبيعة عملها تعتمد على نشاط الاستثمار وحركة البورصة.

أخواتي وإخواني

إسمحوا لي أن أذكر لكم ما تم القيام به خلال العام الماضي :

- عملنا على استيفاء متطلبات الحوكمة وفقاً لتعليمات هيئة أسواق المال.
- تطوير البنية التحتية الخاصة بإدارة نظم المعلومات والقدرة على تجهيز و/أو تحديث أجهزة التوجيه والتحويل وربطها مع عدة شركات مزوده لخدمة (إنترنت وإنترانت) لتجنب انقطاع خدمة التداول عن العملاء في بورصة الكويت للأوراق المالية وضمن استمرار العمل، كما عملت على تحديث جدار الحماية التابعة للمقر الرئيسي وفروعها، بالإضافة إلى تحديث وربط الخوادم ببعضها البعض وتوفير أجهزة تخزين جديدة (Offsite) وتغيير أجهزة التسجيل المرئي مع إضافة خط ألياف ضوئية إلى أصول الشركة مما يزيد من جودة رقابة الشركة والقدرة على استيفاء تعليمات الجهات الرقابية.
- الانتهاء من توقيع إتفاقية نظام الضمان المالي لتسوية اخفاقات العملاء - سوق خارج المنصة - حسب متطلبات الشركة الكويتية للمقاصة.
- تطبيق خدمة التداول خارج المنصة (OTC) من خلال تسجيل الشركة في نظام التداول للأوراق المالية غير المدرجة لدى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
- تعاقد الشركة مع شركة الموازي وذلك لتوفير خدمة التداول الإلكتروني لعمليات التداول

- خارج المنصة (OTC)، واعتبار الشركة من أوائل الشركات المبادرة لتوفير هذه الخدمة.
- قامت الشركة بتطبيق المرحلة الانتقالية الثانية وتطوراتها في بوصة الكويت للأوراق المالية.
 - متابعة تجهيز الشركة للمرحلة الانتقالية الثالثة وتطوراتها في بورصة الكويت للأوراق المالية والتي سيتم تطبيقها في عام 2019.
 - شاركت الشركة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية في فعاليات لمهرجانات ومعارض تسويقية، ساهمت في تطوير ثقافة العمل في القطاع الخاص وذلك لإيماننا بأهمية المسؤولية تجاه المجتمع.

الحضور الكريم

إن أداء أي شركة وساطة مالية يتأثر بشكل مباشر بالمناخ العام للاقتصاد، ونحن في شركة كي آي سي للوساطة المالية نحرص على إحاطة المساهمين بالبيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها، وعليه نقدم لكم بياناً بما تحقق على مستوى النتائج المالية للشركة للعام المالي المنتهي في 31/12/2018 وذلك كالتالي:

التفاصيل	2018 (د.ك.)	2017 (د.ك.)	نسبة الارتفاع / الانخفاض
الإيرادات	702,583	599,081	↑ 17 %
المصاريف	631,650	673,142	↓ 6 %
صافي الربح / الخسارة	70,933	(74,061)	↑ 196 %

حيث أن:

نسبة الإيرادات من رأس المال لسنة 2018: 4%.

نسبة المصاريف من رأس المال لسنة 2018: 3%.

كما يسرنا أن نتلو عليكم ما جاء في تقرير حوكمة الشركات متضمناً تقرير لجنة الترشيحات والمكافآت الخاص بمكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتقرير لجنة التدقيق.

وأخيراً، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للإخوة المساهمين على الثقة الكبيرة، ونعدهم بأننا سنبذل كل جهد ممكن وتحقيق نتائج وعوائد ربحية جيدة تعود على المساهمين جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

فيصل يوسف المشاري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير حوكمة الشركات

القاعدة الأولى: (بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة)

يتمتع مجلس إدارة الشركة بهيكل يتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة وكذلك المهام والمسؤوليات المناط بها، وتم مراعاة عند تشكيل مجلس إدارة الشركة الحالي تنوع الخبرات العلمية والمهنية والمهارات المتخصصة لأعضاء مجلس إدارة الشركة:

تاريخ الانتخاب/ تعيين أمين السر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تصنيف العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)، أمين سر	الاسم
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> - حاصل على بكالوريوس سنة 1997 من جامعة الكويت، بتخصص التمويل. - موظف لدى الشركة الكويتية للاستثمار كمساعد المدير العام في قطاع الاستثمار المباشر وتمويل المؤسسات حتى تاريخه. - شغل عضوية رئيس مجلس الإدارة لشركة الفانار للاستثمار خلال عام 2007. - شغل عضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية لإعادة التأمين 2013 إلى 2015. - شغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المالية 2008. - يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2016 حتى تاريخه. 	رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	السيد/ فيصل يوسف ثنيان المشاري ممثل عن الشركة الكويتية للاستثمار
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> - حاصل على بكالوريوس علوم إدارية سنة 2006 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بتخصص إدارة نظم المعلومات. - موظف لدى البنك الأهلي الكويتي كمدير أول للخدمات المصرفية للشركات حتى تاريخه. - العمل لدى البنك التجاري الكويتي كمسؤول حسابات للفترة من 2006 إلى 2010. - شغل عضوية مجلس إدارة جمعية النزهة التعاونية للفترة من 2011 إلى 2012. - شغل عضوية مجلس إدارة جمعية النزهة التعاونية كأمين لرئيس مجلس الإدارة للفترة من 2012 إلى 2013. - شغل عضوية مجلس إدارة أهلي كابيتال للاستثمار للفترة من 2014 إلى 5/2014. - شغل عضوية مجلس إدارة أهلي كابيتال للاستثمار كأمين لرئيس مجلس الإدارة للفترة من 2014 إلى 2016. - شغل عضوية مجلس إدارة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا كأمين لرئيس رابطة طلبة الجامعة للفترة من 2004 إلى 2005. - يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2016 حتى تاريخه. 	نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	السيد/ عبدالله غازي الجسار ممثل عن البنك الأهلي الكويتي

تاريخ الانتخاب/ تعيين أمين السر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تصنيف العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)، أمين سر	الاسم
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> - حاصل على بكالوريوس سنة 2002 من جامعة كليفلاند بتخصص الهندسة الصناعية الإنتاجية. - موظف لدى الشركة الكويتية للاستثمار مدير أول لإدارة المخاطر حتى تاريخه. - العمل لدى البنك التجاري الكويتي كنائب مدير علاقات الشركات للفترة من 2002 إلى 2006. - العمل لدى بنك الكويت الوطني كمدير علاقات لتمويل الشركات والمؤسسات للفترة من 2006 إلى 2008. - شغل عضوية مجلس إدارة شركة ديار الكويت العقارية للفترة من 2010 إلى 2016. - يشغل عضوية مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2016 حتى تاريخه. 	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	السيد/ بدر عبدالهادي الدوسري منتخب
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> - حاصل على بكالوريوس سنة 1984 من جامعة نورث كارولينا بتخصص الهندسة الصناعية. - العمل لدى شركة الاتصالات المتنقلة زين بوظيفة الرئيس التنفيذي - لزين الكويت للفترة من 2000 إلى 2007. - العمل لدى شركة الاتصالات المتنقلة زين بوظيفة الرئيس التنفيذي للعمليات لمجموعة زين للفترة من 2008 إلى 2011. - شغل عضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار للفترة من 2006 إلى 2012. - يشغل عضوية (العضو المستقل) لمجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2016 حتى تاريخه. 	عضو مجلس الإدارة مستقل (غير تنفيذي)	السيد/ براك عبدالمحسن براك الصبيح منتخب
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> - حاصل على بكالوريوس علوم إدارية سنة 2007 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا بتخصص تمويل. - موظف لدى الشركة الكويتية للاستثمار كمساعد مدير لإدارة تمويل المؤسسات حتى تاريخه. - يشغل عضوية مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية منذ 2012 إلى تاريخه. 	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	السيد/ خالد يوسف المفرج منتخب
23-11-2016	<ul style="list-style-type: none"> - حاصل على بكالوريوس سنة 2004 من جامعة الكويت بتخصص التمويل والمنشآت المالية. - موظف لدى الشركة الكويتية للاستثمار كمساعد مدير أول لإدارة الخزينة حتى تاريخه. - العمل لدى الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) كمدير لإدارة العمليات للفترة من 2008 إلى 2010. - العمل لدى شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) كمتداول لإدارة الخزينة للفترة من 2007 إلى 2008. - العمل لدى بنك البحرين والكويت كمساعد متداول خزينة لدائرة الخزينة لعام 2007. - يشغل عضوية مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2016 حتى تاريخه. 	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	السيد/ راشد يوسف القلاف ممثل عن الشركة الكويتية للاستثمار

تاريخ الانتخاب/ تعيين أمين السر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تصنيف العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)، أمين سر	الاسم
2018.12.13	- حاصل على بكالوريوس مالية سنة 2008 من الجامعة الأمريكية بتخصص إدارة أعمال. - موظف لدى البنك التجاري كمدير قطاع الخدمات المصرفية للشركات للفترة من 2018.04.01 حتى تاريخه.	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	السيد/ محمد عبدالله بهبهاني ممثل عن البنك التجاري الكويتي
23-11-2016 الى تاريخ 2018.12.13	- حاصل على بكالوريوس العلوم سنة 2006 من جامعة: Bentley College, Massachusetts Managerial Economics, Management - موظف لدى البنك التجاري كمدير أول لعلاقات العملاء لدى قطاع الائتمان التجاري حتى تاريخه. - العمل لدى شركة م. س. ريتيل كمتدرب للفترة من 2007 إلى 2008. - يشغل عضوية مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2013 حتى تاريخه.	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	السيد/ حمد نادر العيسى ممثل عن البنك التجاري الكويتي
23-11-2016 الى تاريخ 2018.09.05	- حاصل على بكالوريوس سنة 2004 من جامعة الكويت - موظف لدى شركة كي آي سي للوساطة المالية كمنسق للرييس التنفيذي منذ 2014 حتى تاريخه. - العمل لدى بنك اتش اس بي سي كمدير في إدارة حفظ الأوراق المالية حتى 2013. - حاصل على ماجستير سنة 2010 بتخصص إدارة الأعمال - تخصص إدارة عامة واستراتيجية. - العمل لدى بنك الخليج كممثل لخدمة العملاء للفترة من 2004 إلى 2005. - أمين سر مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2014 حتى تاريخه.	أمين السر	السيد/ محمد عادل الرديني
2018.09.05	حاصلة على بكالوريوس العلوم سنة 2009 من جامعة الكويت تخصص جيولوجيا. موظفة لدى شركة كي آي سي للوساطة المالية كمسؤول مخاطر منذ 2018 حتى تاريخه. العمل لدى شركة كي آي سي للوساطة المالية اخصائي المطابقة والالتزام من 2015.06.01 الى 2017.03.31. العمل لدى شركة كي آي سي للوساطة المالية محلل مخاطر من 2017.04.01 حتى تاريخه. أمين سر مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية للفترة من 2018.09.05 حتى تاريخه.	امين سر	سارة إبراهيم الشريدة

اجتمع مجلس الإدارة 8 مرات خلال السنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة خلال الفترة من 1 يناير 2018 إلى 31 ديسمبر 2018 على النحو التالي:

اسم العضو	اجتماع رقم (1) المنعقد في تاريخ 2018/01/31	اجتماع رقم (2) المنعقد في تاريخ 2018/02/11	اجتماع رقم (3) المنعقد في تاريخ 2018/03/05	اجتماع رقم (4) المنعقد في تاريخ 2018/03/27	اجتماع رقم (5) المنعقد في تاريخ 2018/05/15	اجتماع رقم (6) المنعقد في تاريخ 2018/09/05	اجتماع رقم (7) المنعقد في تاريخ 2018/12/13	اجتماع رقم (8) المنعقد في تاريخ 2018/12/13	عدد الاجتماعات
السيد/ فيصل يوسف المشاري (رئيس مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيد/ عبدالله غازي الجسار (نائب رئيس مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيد/ بدر عبد الهادي الدوسري (عضو مجلس الإدارة)	x	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	7
السيد/ براك عبد المحسن الصبيح (عضو مجلس الإدارة مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيد/ خالد يوسف المفرج (عضو مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيد/ راشد يوسف القلاف (عضو مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	8
السيد/ حمد نادر العيسى (عضو مجلس الإدارة)	✓	✓	✓	✓	x	✓	x	غير عضو	5
السيد/ محمد عبدالله بهياني (عضو مجلس الإدارة)	غير عضو	x	0						

عين مجلس إدارة الشركة السيد/ محمد عادل الرديني كأمين سر لمجلس الإدارة من بين موظفي الشركة وبناء على قرار مجلس الإدارة رقم 5/2016 والمنعقد بتاريخ 23 نوفمبر 2016، للقيام بالمهام والمسؤوليات المناطة به لتسجيل وتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة وذلك من خلال إنشاء سجل خاص تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع مبنياً به مكان الاجتماع وتاريخه وساعة بدايته ونهايته بالإضافة إلى إعداد محاضر المناقشات والمداولات وتبويبها وحفظها لسهولة الحصول عليها من قبل الأعضاء، وبتاريخ 08.30.2018 استقال السيد محمد الرديني من أمانة السر، وبناء على قرار مجلس الإدارة في الاجتماع رقم (6) لسنة 2018 المنعقد بتاريخ 05/09/2018 تم تعيين السيدة / ساره الشريده أمين سر مجلس الإدارة.

القاعدة الثانية: (التحديد السليم للمهام والمسؤوليات)

حددت الشركة بالتفصيل مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية من خلال السياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن النظام الأساسي للشركة يعكس مسؤوليات مجلس الإدارة ويحددها بوضوح لتتطابق تعليمات الجهات الرقابية، كما لا ينفرد أي من الأطراف في الشركة بالسلطات المطلقة، ولا يقوم مجلس الإدارة بإصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة، ويقوم مجلس الإدارة وبالأخص رئيس مجلس الإدارة بالواجبات والمسؤوليات والمهام المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، وذلك لا ينفي الدور الكبير الذي تقوم به الإدارة التنفيذية من خلال التزامها بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات.

تتمثل انجازات مجلس إدارة الشركة بالأداء العام للشركة ونتائج أعمالها وذلك من خلال تطوير الهيكل التنظيمي للشركة الذي يعزز المسائلة والشفافية ومن خلال اعتماد الخطط الاستراتيجية وما يرتبط بها من سياسات ولوائح داخلية والتأكد من كفايتها لجميع إدارات الشركة، والعمل على زيادة الأرباح وتقليل النفقات بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية للشركة الأمر الذي أدى الى خروج الشركة من مرحلة الخسائر إلى تحقيق الأرباح خلال السنة المنتهية 2018/12/31.

شكل مجلس إدارة الشركة لجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية لتساعده على أداء المهام المناطة به لتتضمن كل من لجنة (التدقيق، المخاطر، الترشيحات والمكافآت) والذي اعتمد بمحضر اجتماع مجلس الإدارة رقم 5 لسنة 2016 والمنعقد بتاريخ 23 نوفمبر 2016، كما اعتمد اللوائح والنظم الداخلية التي تنظم إجراءات تشكيل اللجان، حيث حددت تلك اللوائح والنظم المعمول بها مهام اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ومدة عملها على أن تكون لمدة ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، كما حدد المجلس الصلاحيات الممنوحة لتلك اللجان. ويتابع مجلس الإدارة عمل اللجان بشكل دوري من خلال محاضر الاجتماع والتقارير المعدة من قبل اللجان المذكورة أعلاه ويكون مسؤولاً عن أعمال هذه اللجان.

اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة:

لجنة التدقيق			
الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات	مهام وانجازات اللجنة خلال العام
السيد/ براك عبدالمحسن الصباح	رئيس اللجنة	4	يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها.
السيد/ بدر عبدالهادي الدوسري	عضو		
السيد/ حمد نادر العيسى	عضو		

لجنة المخاطر			
الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات	مهام وانجازات اللجنة خلال العام
السيد/ بدر عبدالهادي الدوسري	رئيس اللجنة	3	يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها.
السيد / راشد يوسف القلاف	عضو		
السيد/ عبدالله غازي الجسار	عضو		

لجنة الترشيحات والمكافآت			
الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات	مهام وانجازات اللجنة خلال العام
السيد/ خالد يوسف المفرج	رئيس اللجنة	2	يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها.
السيد/ براك عبد المحسن الصباح	عضو		
السيد/ حمد نادر العيسى	عضو		

و بناءً على قرار مجلس الإدارة في الاجتماع رقم (7) لسنة 2018 المنعقد بتاريخ 13/12/2018 تم إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على النحو التالي:

لجنة التدقيق			
الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات	مهام وانجازات اللجنة خلال العام
السيد/ براك عبدالمحسن الصباح	رئيس اللجنة	2	يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها.
السيد/ بدر عبدالهادي الدوسري	عضو		
السيد/ خالد يوسف المفرج	عضو		

لجنة المخاطر			
الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات	مهام وانجازات اللجنة خلال العام
بدر عبدالهادي الدوسري	رئيس اللجنة	1	يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها.
راشد يوسف القلاف	عضو		
خالد يوسف المفرج	عضو		

لجنة الترشيحات والمكافآت			
الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات	مهام وانجازات اللجنة خلال العام
السيد / فيصل يوسف المشاري	رئيس اللجنة	0	يقوم أعضاء اللجنة بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وفق ما هو منصوص عليه في قواعد الحوكمة ومن ثم إصدار التقارير الدورية ليتم إطلاع أعضاء مجلس الإدارة عليها.
السيد/ براك عبد المحسن الصبيح	عضو		
السيد / عبدالله غازي الجاسر	عضو		

يتوافر لدى الشركة آلية فعالة تتيح لأعضاء مجلس الإدارة بوجه عام ولأعضاء مجلس الإدارة الغير التنفيذيين والمستقلين بوجه خاص الحصول على كافة البيانات والمعلومات الأساسية التي تمكنهم من الاضطلاع والقيام بواجباتهم عن طريق التنسيق مع أمين السر و مجلس الإدارة و الادارة التنفيذية.

القاعدة الثالثة: (اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية)

شكل مجلس الإدارة لجنة الترشيحات والمكافآت وهي مستقلة وتختص بإعداد التوصيات المتعلقة بالترشيحات لمناصب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والسياسات واللوائح لمنح التعويضات والمكافآت، وحددت مدة عضويتها ثلاث سنوات إلا إدار أي مجلس الإدارة غير ذلك، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ومن ضمن الأعضاء (رئيس اللجنة، وعضو مجلس إدارة مستقل). كما يحرص مجلس الإدارة على أن تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالمهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، واجتمعت اللجنة مرتين خلال السنة.

تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت

المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة كما في 31 ديسمبر 2018 على النحو التالي:

المكافآت الممنوحة لحضور اجتماعات مجلس الإدارة و/أو اللجان الخاصة بمجلس الإدارة: (لا يوجد).

المكافآت الممنوحة من قبل الجمعية العمومية العادية عن عام 2017: (5,000 د.ك).

المكافآت الممنوحة للرئيس التنفيذي وأعضاء الجهاز التنفيذي والمدير المالي أو من في حكمه، كما في 31 ديسمبر 2018 على النحو التالي:

مكافآت	مزايا وبدلات	الراتب	إجمالي
0.000	25,159.500	73,400	

أية مكافآت أخرى تم منحها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الشركة أو الشركات التابعة: (لا يوجد).

أية انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة: (لا يوجد).

القاعدة الرابعة: (ضمان نزاهة التقارير المالية)

تعهدت الإدارة التنفيذية لمجلس إدارة الشركة كتابياً بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية من بيانات ونتائج تشغيلية كما أن يتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية

المعتمدة (مرفق).

كذلك يتعهد أعضاء مجلس إدارة الشركة للمساهمين بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة (مرفق).

والجدير بالذكر بأنه لا يوجد تعارض بين توصيات كل من لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة.

شكل مجلس إدارة الشركة لجنة مستقلة تختص بالتدقيق يكون دورها الأساسي التأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية، حددت مدة عضويتها ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من بينهم عضو مجلس إدارة مستقل، ولا يشغل عضوية لجنة التدقيق رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وتتضمن لجنة التدقيق عضو يتمتع بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية، وتقوم لجنة التدقيق بالمهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، كما أن لجنة التدقيق اجتمعت ستة اجتماعات خلال السنة وبشكل ربع سنوي مع تدوين محاضر اجتماعاتها، وعقدت لجنة التدقيق دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين، وعقدت لجنة التدقيق أربعة اجتماعات على الأقل خلال السنة مع المدقق الداخلي.

وحرصت لجنة التدقيق على التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي عن الشركة ومجلس إدارتها وذلك من خلال تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات، حيث تم تعيين السيد/ فيصل صقر الصقر من مكتب بي دي أو النصف وشركاه لمراقبة حسابات الشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه من خلال الجمعية العمومية العادية العاشرة والمنعقدة بتاريخ 16 أبريل 2017.

القاعدة الخامسة : (وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية)

يتوافر لدى الشركة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر عملت على تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة ووضعت أنظمة وإجراءات فعالة ليتم اعتمادها من قبل لجنة المخاطر، كذلك تراجع الصفقات وفقاً لما ورد في قواعد الحوكمة. وتتكون إدارة المخاطر من الكوادر البشرية المؤهلة التي تتمتع بالكفاءات المهنية والقدرات الفنية، كذلك يتمتع القائمون على إدارة المخاطر بالاستقلالية عن طريق تبعيتهم المباشرة للجنة المخاطر وبالتبعية لمجلس الإدارة كما هو مبين في الهيكل التنظيمي للشركة، فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات دون منحهم سلطات وصلاحيات مالية.

بالإضافة إلى ذلك شكل مجلس إدارة الشركة لجنة المخاطر وهي مستقلة وتختص بإدارة المخاطر ليكون دورها الأساسي وضع السياسات واللوائح لإدارة المخاطر وفقاً لما يتسق مع نزعة الشركة لتحمل المخاطر التي تواجه الشركة، وحددت مدة عضويتها ثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين ومن ضمنهم (رئيس لجنة المخاطر)، ورئيس مجلس الإدارة ليس عضواً فيها، وتقوم لجنة المخاطر بالمهام والمسؤوليات الواجب الالتزام بها وفق ما هو منصوص عليه في قواعد حوكمة الشركات، واجتمعت لجنة المخاطر خمسة اجتماعات خلال السنة ودونت محاضر اجتماعاتها.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

لدى الشركة أنظمة ضبط ورقابة داخلية تشمل جميع أنشطة الشركة.

ينعكس على الهيكل التنظيمي للشركة مبادئ الضبط الداخلي لعملية الرقابة المزدوجة (Four Eyes Principle).

لدى الشركة إدارة تدقيق تتمتع بالاستقلالية الفنية التامة وتتبع لجنة التدقيق وبالتبعية إلى مجلس الإدارة.

تم تعيين مسؤول التدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق وبالتبعية إلى مجلس الإدارة من خلال محضر اجتماع لجنة

التدقيق رقم 1/2017 والمنعقد بتاريخ 15 مارس 2017.

كلف مكتب تدقيق مستقل (مكتب السور - محاسبون قانونيون) بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركة وإعداد تقرير في هذا الشأن (Internal Control Report) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على أن يرسل نسخة منه إلى هيئة أسواق المال.

يقوم مكتب تدقيق آخر بمراجعة وتقييم أداء نشاط التدقيق الداخلي وذلك بشكل دوري كل ثلاث سنوات ويتم موافاة كل من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بنسخة من التقرير، حيث قامت الشركة بالتعاقد مع (مكتب بيكر تلي الكويت) لتقديم خدمات مراجعة وتقييم أداء نشاط التدقيق الداخلي خلال سنة 2019 عن السنوات الثلاث السابقة.

يتوافر لدى الشركة إدارة مستقلة لإدارة التدقيق تقوم بالعمل على التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى الشركة. وتتكون إدارة التدقيق من الكوادر البشرية المؤهلة والتي تتمتع بالكفاءات المهنية والقدرات الفنية، كذلك يتمتع القائمون على إدارة التدقيق بالاستقلالية عن طريق تبعيتهم المباشرة للجنة التدقيق وبالتبعية لمجلس الإدارة كما هو موضح في الهيكل التنظيمي للشركة، فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات التي تمكنهم من الاطلاع على البيانات المالية والسجلات المحاسبية للحفاظ على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من مختلف الجوانب.

القاعدة السادسة: (تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية)

وضعت الشركة ميثاق عمل يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية كما نصت عليه حوكمة الشركات والتي من أهم سماتها التالي:

تعزيز السلوك الصادق والأخلاقي الذي ينعكس بالإيجاب على الشركة.

الحفاظ على بيئة العمل القائمة على الالتزام بأخلاقيات العمل لدى الشركة حيث تكون نزاهة وكرامة كل موظف موضع تقدير.

ضمان الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح التي تنظم أنشطة أعمال الشركة.

حيث أن إلتزام العاملين في الشركة سواء أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو العاملين الآخرين بالسياسات واللوائح الداخلية للشركة والمتطلبات القانونية والرقابية، سيؤدي إلى تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبصفة خاصة المساهمين من دون تعارض في المصالح وبدرجة كبيرة من الشفافية.

كذلك يتوافر لدى الشركة سياسات وآليات للحد من حالات تعارض المصالح وأساليب معالجتها والتعامل معها كالتالي:

اعتمد مجلس إدارة الشركة سياسة بشأن تعارض المصالح ليتوافق مع التعليمات الصادرة في قواعد حوكمة الشركات.

في حال وجود مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة لأحد أعضاء مجلس الإدارة، يقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بالأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها وإرفاق تقرير مراقب الحسابات معها.

القاعدة السابعة: (الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب)

نظم مجلس الإدارة عمليات الإفصاح الخاصة بكل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمستثمرين المحتملين من خلال سجل خاص بإفصاحاتهم متاح للاطلاع عليه من قبل كافة مساهمي الشركة ليطلعوا عليه من خلال وحدة شؤون المستثمرين دون أي رسم أو مقابل، ويتم تحديث هذا السجل بشكل دوري ليعكس حقيقة الأطراف ذات الصلة.

وضع مجلس الإدارة آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف وفي الوقت المناسب كالتالي :

وضع مجلس الإدارة آليات العرض والإفصاح ليتوافق مع قواعد حوكمة الشركات. وضعت الشركة سجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

أنشأت الشركة وحدة شؤون المستثمرين لتكون مسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين المحتملين لها، وتتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة لتبعتها بشكل مباشر لمجلس الإدارة،

وعلى نحو يتيح لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق، وأن يكون ذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومنها الموقع الإلكتروني للشركة.

كذلك طورت الشركة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح، حيث يتوافر على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة www.kicwasata.com قسم مخصص لحوكمة الشركات.

القاعدة الثامنة: (احترام حقوق المساهمين)

حددت الشركة الحقوق العامة للمساهمين وحمتها وذلك لضمان العدالة والمساواة بين كافة المساهمين بغض النظر عن مستوياتهم، من خلال تضمين النظام الأساسي للشركة و سياساتها الداخلية الإجراءات والضوابط اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين حقوقهم دون أي تمييز ووفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

كذلك راعت الشركة الدقة والمتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمستثمرين، وذلك من خلال توافر سجل خاص بالشركة يحفظ لدى وكالة مقاصه تقيده فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لهم، وتتيح الشركة للمساهمين الإطلاع على سجلات المساهمين من خلال وحدة شؤون المستثمرين ويتم التعامل مع البيانات الواردة في السجلات المذكورة وفقاً لأقصى درجات الحماية والسرية وبما لا يتعارض مع قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وما يصدر عنها من تعليمات وضوابط رقابية منظمة.

وخلال الاجتماعات الخاصة بالجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة يتم تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت كالتالي:

تنظم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات و وزارة التجارة والصناعة والقوانين واللوائح ذات العلاقة.

تتضمن بنود جدول أعمال الجمعية العامة الحد الأدنى من البنود المطلوبة وفقاً لقواعد الحوكمة.

تتيح الشركة الفرصة للمساهمين في الاجتماعات العامة أن يمارسوا حق التصويت دون وضع أي عوائق تؤدي إلى حظر التصويت.

القاعدة التاسعة: (إدراك دور أصحاب المصالح)

وضعت الشركة النظم والسياسات التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح كالتالي :

لدى الشركة سياسة تشمل على القواعد والإجراءات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وتتيح حصولهم على تعويضات في حال انتهاك أي من حقوقهم وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات.

لا يحصل أي من أصحاب المصالح على أي ميزة من خلال تعامله في العقود والصفقات التي تدخل في نشاطات الشركة الاعتيادية.

لدى الشركة سياسات ولوائح داخلية تتضمن آلية واضحة لترسية العقود بأنواعها المختلفة وذلك من خلال المناقصات أو أوامر الشراء المختلفة ويتم الإفصاح بشكل كامل عن تلك الآلية.

تقوم الشركة بالعمل على تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة بما يتفق مع تحقيق مصالحها على الوجه الأكمل وفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

القاعدة العاشرة : (تعزيز وتحسين الأداء)

وضعت الشركة الآليات لحصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بشكل مستمر وفق ما ورد في قواعد حوكمة الشركات ، حيث يتوافر دليل سياسات وإجراءات العمل الخاص بتعزيز وتحسين الأداء لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حيث يقوم باعتماد برامج تدريبية وورش عمل ومؤتمرات مناسبة لكل من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والإدارة التنفيذية والعمل على تشجيع هذه البرامج والورش والمؤتمرات ذات الصلة بعمل الشركة لتنمية مهاراتهم وخبراتهم ومواكبة التطورات بالشكل الذي يساعدهم على أداء المهام المنوطة بهم.

كذلك وضعت الشركة نظم وآليات لتقييم أداء مجلس الإدارة ككل كالتالي:

توافر دليل سياسات وإجراءات العمل الخاص بتعزيز وتحسين الأداء لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية باعتماده من قبل مجلس الإدارة رقم 6 لسنة 2016 والمنعقد بتاريخ 28 نوفمبر 2016 لتوفير نظم وآليات قائمة على مؤشرات كمية ونوعية في تقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري.

يتوافر لدى الشركة مؤشرات أداء موضوعية (Key Performance Indicators - KPIs) لتقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك بشكل سنوي وفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

وحرصاً من الشركة على خلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة من خلال العمل الدائم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وتحسين معدلات الأداء والالتزام بالقوانين والتعليمات الخاصة بقواعد الحوكمة، حيث وفرت الشركة نظم التقرير المتكامل (Integrated Report) تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخلق القيم المؤسسية وفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

القاعدة الحادية عشر: (التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية)

وضعت الشركة سياسة تكفل تحقيق التوازن بين أهدافها وأهداف المجتمع من خلال توفير سياسة تعمل على تطوير الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التي تزاوّل نشاطها فيه ووفق ما ورد في قواعد الحوكمة.

وضعت الشركة برامج وآليات محددة وبرامج تعمل على إبراز دور الشركة في مجال العمل الاجتماعي وفق ما ورد في قواعد الحوكمة الشركات.

تقرير لجنة التدقيق

1. أهداف لجنة التدقيق :-

تهدف لجنة التدقيق إلى مساندة مجلس الإدارة في قيامه بمسؤوليته من خلال التأكد من سلامة ونزاهة البيانات المالية، والإشراف والمراجعة على الحسابات والبيانات المالية للشركة، والتأكد من استقلالية ونزاهة مراقب الحسابات الخارجي، وترسيخ ثقافة الالتزام داخل الشركة وذلك من خلال التأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية وكفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة.

2. خصائص لجنة التدقيق:-

- شكل مجلس الإدارة لجنة للتدقيق لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة على أن يكون أحد أعضائها على الأقل من الأعضاء المستقلين، على ألا يشغل عضويتها رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.
- يتعين أن يكون من بين أعضاء اللجنة عضو واحد على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية وأو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية، ولجنة الحق بالاستعانة بخبرات خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك.
- حدد مجلس الإدارة مدة عضوية أعضاء اللجنة وأسلوب عملها.

- في حالة حصول أي تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة بما في ذلك عندما يرفض مجلس الإدارة إتباع توصيات اللجنة فيما يتعلق بمراقبي الحسابات الخارجيين وأو المدقق الداخلي، يتعين على المجلس أن يضمن تقرير الحوكمة بياناً يفصل بوضوح هذه التوصيات والسبب أو الأسباب وراء قرار مجلس الإدارة عدم التقيد بها.

- يجوز للجنة التدقيق أن تستشير على نفقة الشركة أي جهة استشارية مستقلة.

- على لجنة التدقيق الاجتماع بصورة منتظمة أربع مرات على الأقل خلال السنة وبشكل ربع سنوي، كما يجب أن تقوم بتدوين محاضر اجتماعاتها.

- أن تعقد اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين، وأربع مرات على الأقل مع المدقق الداخلي. كما يحق للمدقق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي طلب الاجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك دون حضور الإدارة التنفيذية.

3. صلاحيات ومسؤوليات لجنة التدقيق :-

- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.

- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم، ومراجعة خطابات تعيينهم.

- متابعة أعمال مراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من عدم قيامهم بتقديم خدمات إلى الشركة عدا الخدمات التي تقتضيها مهنة التدقيق.

- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم في شأنها.

- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

- تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة وإعداد تقرير يتضمن رأي وتوصيات اللجنة في هذا الشأن.

- الإشراف الفني على إدارة التدقيق الداخلي في الشركة من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام

المحددة من قبل مجلس الإدارة.

- التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي، ونقله، وعزله، وتقييم أدائه، وأداء إدارة التدقيق الداخلي.

- مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي، وإبداء ملاحظاتها عليها.

- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي، والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في التقارير.

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

- التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة.

4. التأكد من استقلالية مراقب الحسابات الخارجي :-

حرصت لجنة التدقيق على التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي عن الشركة ومجلس إدارتها، وعدم قيامه بأعمال إضافية للشركة لا تدخل ضمن أعمال المراجعة والتدقيق والتي قد تؤثر على حيادية واستقلاليه مراقب الحسابات الخارجي ، حيث قامت لجنة التدقيق برفع توصية إلى مجلس الإدارة بإعادة تعيين مراقب الحسابات الخارجي ، وقد تم إعادة تعيين السيد/ فيصل صقر الصقر من مكتب BDO النصف وشركاه للقيام بمهام مراقب الحسابات الخارجي من ضمن قائمة مراقبي الحسابات المقيدين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 31-12-2018 خلال اجتماع الجمعية العمومية الحادي عشر المنعقد بتاريخ 16 إبريل 2018 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

حضر مراقب الحسابات الخارجي أربع اجتماعات للجنة التدقيق خلال عام 2018 لمناقشة البيانات المالية.

حضر مراقب الحسابات الخارجي السيد/ فيصل صقر الصقر اجتماع الجمعية العمومية الحادي عشر لمناقشة البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31-12-2017.

5. تشكيل وأعضاء لجنة التدقيق :-

إن وجود لجنة للتدقيق يعد أحد السمات الرئيسية الدالة على تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وعليه قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة للتدقيق تتسق مع طبيعة نشاط الشركة، تتمتع بالاستقلالية التامة، حيث شكل مجلس الإدارة لجنة للتدقيق مكونة من ثلاثة أعضاء أحدهم من الأعضاء المستقلين، حيث تم تحديد مدة عضويتها بثلاث سنوات إلا إذا رأى مجلس الإدارة غير ذلك ، وخلال اجتماع مجلس الإدارة رقم 7 بتاريخ 13-12-2018 تم إعادة تشكيل أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة على النحو التالي :-

أعضاء لجنة التدقيق		
الفترة	المنصب	الأسم
من: 01-01-2018 - إلى: 31-12-2018	رئيس اللجنة / عضو مستقل	السيد/براك عبدالمحسن الصبيح
من: 01-01-2018 - إلى: 31-12-2018	عضو اللجنة / عضو غير تنفيذي	السيد/بدر عبدالهادي الدوسري
من: 01-01-2018 - إلى: 27-11-2018	عضو اللجنة / عضو غير تنفيذي	السيد/حمد نادر العيسى
من: 13-12-2018 - إلى: 31-12-2018	عضو اللجنة / عضو غير تنفيذي	السيد/خالد يوسف المفرج

6. اجتماعات لجنة التدقيق :-

عقدت لجنة التدقيق ستة اجتماعات خلال عام 2018 ، حيث حضر مسؤول إدارة التدقيق الداخلي جميع الاجتماعات ، وحضر شريك مكتب استشارات التدقيق الداخلي RSM البزيع وشركاهم خمسة اجتماعات، حيث قام امين سر اللجنة بتدوين محاضر الاجتماع .

أسماء أعضاء اللجنة - الحضور				تاريخ الاجتماعات	اجتماع رقم
السيد/ خالد المفرج	السيد/ حمد العيسى	السيد/ بدر الدوسري	السيد/ براك الصبيح		
غير عضو	✓	X	✓	31-01-2018	1
غير عضو	✓	✓	✓	08-02-2018	2
غير عضو	X	✓	✓	15-05-2018	3
غير عضو	✓	X	✓	31-07-2018	4
✓	غير عضو	✓	✓	13-12-2018	5
✓	غير عضو	✓	✓	19-12-2018	6
2	3	4	6	عدد مرات الحضور	

7. انجازات لجنة التدقيق خلال عام 2018 :-

- مراجعة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31-12-2017 ، وأوصت برفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها .
- مراجعة البيانات المالية للفترة المنتهية في 31-03-2018 ، وأوصت برفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها .
- مراجعة البيانات المالية للفترة المنتهية في 30-06-2018 ، وأوصت برفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها .
- مراجعة البيانات المالية للفترة المنتهية في 30-09-2018 ، وأوصت برفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها .
- مراجعة وإقرار تقرير لجنة التدقيق الخاص بالجمعية العمومية لعام 2017 ورفعها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليه .
- مراجعة وإقرار التقرير السنوي لإدارة التدقيق الداخلي لعام 2017.
- اجراء التقييم السنوي للجنة التدقيق عن عام 2017.
- التوصية بإعادة تعيين مراقب الحسابات الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31-12-2018.
- مراجعة وإقرار خطة التدقيق السنوي للمدقق الداخلي لعام 2018.
- مراجعة ومناقشة نتائج تقارير المدقق الداخلي لكافة إدارات الشركة.
- اجراء التقييم السنوي لمسؤول إدارة التدقيق الداخلي عن عام 2018.

شركة كي آي سي للوساطة المالية

ش.م.ك (مقفلة)

دولة الكويت

البيانات المالية

وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في

31 ديسمبر 2018

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة كي آي سي للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة) (الشركة) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2018 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبنية بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (الميثاق) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتولى الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها أو عندما لا يكون لديها بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

يتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجتمعة، إذا كان متوقعاً أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمه)

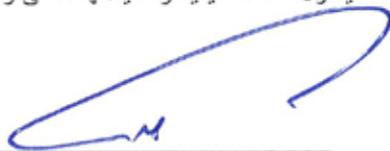
مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمه)

- كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:
 - تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
 - التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك شك مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة فيما يخص البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في السجلات. كذلك فقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية تتضمن كافة المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولانحته التنفيذية وتعديلاتهما، أو القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولانحته التنفيذية وتعديلاتهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما، وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا فإنه لم تقع أي مخالفات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولانحته التنفيذية وتعديلاتهما، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما، أو للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولانحته التنفيذية وتعديلاتهما على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو مركزها المالي.



فيصل صقر الصقر

مراقب حسابات مرخص رقم 172 فنة "أ"
BDO النصف وشركاه

الكويت في: 20 فبراير 2019

شركة كي آي سي للوساطة المالية

ش.م.ك (مقفلة)

دولة الكويت

البيانات المالية

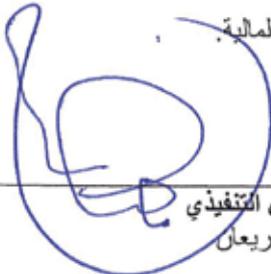
للسنة المنتهية في

31 ديسمبر 2018

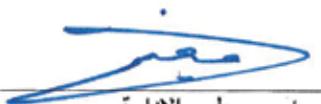
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات
			موجودات غير متداولة
17,600	17,502		معدات
11,042,602	11,042,602	7	موجودات غير ملموسة
57,723	51,946		برامج كمبيوتر
-	95,929	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
115,564	-	9	موجودات مالية متاحة للبيع
<u>11,233,489</u>	<u>11,207,979</u>		
			موجودات متداولة
86,770	283,053	10	مدفونون وأرصدة مدينة أخرى
253,564	963,471	11	ودائع لأجل
471,189	558,694	12	أرصدة لدى البنوك ونقد
<u>811,523</u>	<u>1,805,218</u>		
<u>12,045,012</u>	<u>13,013,197</u>		إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
20,000,000	20,000,000	13	رأس المال
750,000	750,000	14	علاوة إصدار
376,974	376,974	15	احتياطي إجباري
376,974	376,974	16	احتياطي اختياري
(6,702)	(26,337)	17	بنود حقوق ملكية أخرى
<u>(9,733,154)</u>	<u>(9,666,323)</u>		خسائر متراكمة
<u>11,764,092</u>	<u>11,811,288</u>		إجمالي حقوق الملكية
			المطلوبات
			مطلوبات غير متداولة
208,476	112,171	18	مكافأة نهاية خدمة الموظفين
-	1,000,000	19	مطلوبات متداولة
72,444	89,738	20	قرض من الشركة الأم
<u>72,444</u>	<u>1,089,738</u>		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
<u>280,920</u>	<u>1,201,909</u>		إجمالي المطلوبات المتداولة
<u>12,045,012</u>	<u>13,013,197</u>		إجمالي المطلوبات
			إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



الرئيس التنفيذي
فهد الشريعان



رئيس مجلس الإدارة
فيصل يوسف المشاري

بيان الدخل
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
542,509	624,339	21	الإيرادات
8,872	9,441		إيرادات عمولات تداول
-	68,503	18	صافي أرباح إستثمارات
46,173	-		رد مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
1,527	300		أرباح توزيع صندوق ضمان عمليات الوساطة
599,081	702,583		إيرادات أخرى
(668,142)	(615,669)	22	المصاريف والأعباء الأخرى
-	(1,214)	10	مصاريف عمومية وإدارية
-	(14,767)	19	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
(668,142)	(631,650)		تكاليف تمويل
(69,061)	70,933		ربح/(خسارة) السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(5,000)	-		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(74,061)	70,933		صافي ربح/(خسارة) السنة

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(74,061)	70,933	صافي ربح/(خسارة) السنة
		بنود الخسارة الشاملة الأخرى
		بنود لا يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل:
		ربح غير محقق من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	(85)	الأخر
3,466	-	المحول لبيان الدخل نتيجة إنخفاض في قيمة وبيع موجودات مالية متاحة للبيع`
(37,191)	-	المحول من صندوق ضمان عمليات الوساطة نتيجة التوزيع
(33,725)	(85)	الخسارة الشاملة الأخرى
(107,786)	70,848	إجمالي الدخل/(الخسارة) الشامل للسنة

إن الايضاحات على الصفحات من 8 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
رأس المال	رأس المال
دينار كويتي	دينار كويتي
20,000,000	20,000,000
علاوة إصدار	علاوة إصدار
دينار كويتي	دينار كويتي
750,000	750,000
إجمالي	إجمالي
دينار كويتي	دينار كويتي
376,974	376,974
احتياطي إحتياطي	احتياطي إحتياطي
دينار كويتي	دينار كويتي
376,974	376,974
بنود حقوق ملكية أخرى (الإضاح 17)	بنود حقوق ملكية أخرى (الإضاح 17)
دينار كويتي	دينار كويتي
27,023	27,023
خسائر مترتبة	خسائر مترتبة
دينار كويتي	دينار كويتي
(74,061)	(74,061)
مجموع حقوق الملكية	مجموع حقوق الملكية
دينار كويتي	دينار كويتي
11,871,878	11,871,878
11,764,092	11,764,092
11,764,092	11,764,092
(23,652)	(23,652)
11,740,440	11,740,440
70,933	70,933
(85)	(85)
70,848	70,848
11,811,288	11,811,288

إن الإيضاحات على الصفحات من 8 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

الرصيد في 1 يناير 2017
خسائر السنة
الحصلة الشاملة الأخرى
إجمالي الحصلة الشاملة للسنة
الرصيد في 31 ديسمبر 2017

الرصيد في 31 ديسمبر 2017 ("كما تم
إبناؤه سابقاً")
تغير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية
9 في 1 يناير 2018 (الإضاح 4 ج)
الرصيد في 1 يناير 2018 ("معدل")
رصيد السنة
الحصلة الشاملة الأخرى
إجمالي (الحصلة) / الدخل الشامل للسنة
الرصيد في 31 ديسمبر 2018

بيان التدفقات النقدية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاحات	
دينار كويتي	دينار كويتي		
(74,061)	70,933		الأنشطة التشغيلية
			صافي ربح/(خسارة) السنة
			تعديلات:
11,591	8,770	22	الإستهلاك
16,863	22,573	22	الإطفاء
-	(300)		أرباح من بيع معدات
(2,575)	-		أرباح من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
(46,173)	-		أرباح توزيع صندوق ضمان عمليات الوساطة
-	1,214	10	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
(5,184)	(9,441)		إيرادات ودائع لأجل
(1,113)	-		توزيعات ارباح
133,234	26,985	18	مكافأة نهاية خدمة الموظفين
-	(68,503)	18	رد مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
-	14,767	19	تكاليف تمويل
32,582	66,998		
			الحركة على رأس المال العامل:
59,074	(201,599)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(15,931)	17,294		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
75,725	(117,307)		النقد (المستخدم في)/الناتج من العمليات
(12,355)	(54,787)	18	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة
63,370	(172,094)		صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الإستثمارية
(6,466)	(8,672)		المدفوع لشراء معدات
-	300		المحصل من بيع معدات
(15,600)	(16,796)		المدفوع لشراء برامج كمبيوتر
2,271	-		المحصل من بيع برامج كمبيوتر
(41,480)	-		المدفوع لشراء موجودات مالية متاحة للبيع
60,406	-		المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
383,984	-		المحصل من توزيع صندوق ضمان عمليات الوساطة
(192,669)	(709,907)		صافي التغير في ودائع لأجل
5,184	9,441		إيرادات ودائع لأجل مستلمة
1,113	-		توزيعات أرباح مستلمة
196,743	(725,634)		صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من الأنشطة الإستثمارية
			الأنشطة التمويلية
-	1,000,000	19	قرض من الشركة الأم
-	(14,767)	19	تكاليف تمويل مدفوعة
-	985,233		صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
260,113	87,505		صافي الزيادة في أرصدة لدى البنوك ونقد
211,076	471,189		أرصدة لدى البنوك ونقد في بداية السنة
471,189	558,694	12	أرصدة لدى البنوك ونقد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

1. **التأسيس والنشاط**

تأسست شركة كي آي سي للوساطة المالية ("الشركة") كشركة مساهمة كويتية مقفلة بموجب عقد تأسيس رقم 2072 جلد 1 بتاريخ 29 مارس 2006 وتم قيدها في السجل التجاري تحت رقم 113174 بتاريخ 29 مارس 2006.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:

 - القيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية المقبولة تداولها في سوق الكويت للأوراق المالية.
 - استثمار أموالها والتي لا تزيد عن نصف مجموع رأسمالها أو احتياطياتها في أسهم استثمار طويلة الأجل.
 - شراء عقارات لاستعمالها كمكاتب أو سكن لموظفيها.
 - يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن مركز الشركة ومحطها القانوني في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل في سوق الكويت للأوراق المالية الكويت ص.ب. 26502 صفاة - 13086 الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20 فبراير 2019 وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين. إن مساهمي الشركة لهم الحق في تعديل هذه البيانات المالية في الجمعية العامة السنوية للمساهمين.
2. **بيان الإلتزام**

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من إدارة الشركة اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. يتضمن إيضاح 6 الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية تأثيرها.
3. **أسس الإعداد**

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء القياس بالقيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.
4. **تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة**

معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2018

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية كما في 1 يناير 2018:

 - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 2: تصنيف وقياس معاملات السداد على أساس الأسهم.
 - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 4: عقود التأمين (تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية)
 - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40: العقارات الاستثمارية - تحويلات العقارات الاستثمارية
 - التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2014-2016 (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة).
 - تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22: العمليات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات والتفسيرات أي تأثير مادي على الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

4. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمه)

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2018 (تتمه)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 والذي يحل محل الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كيف تقوم المنشأة بتصنيف وقياس أدواتها المالية كما يقدم المعيار نموذجاً جديداً للخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية بالإضافة إلى المتطلبات الجديدة العامة لمحاسبة التحوط. كما يستند إلى الإرشادات حول تحقق وعدم تحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي 39.

يرجى الرجوع إلى إيضاح (4 - ج - أ) حول التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وتأثيره.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات من عقود مع عملاء

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحدد إطار عمل شامل لتحديد ما إذا كان يتوجب الاعتراف بالإيراد ومبلغ وتوقيت الاعتراف بالإيراد. يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الحالية التالية في تاريخ سريته:

- معيار المحاسبة الدولي 18: الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي 11: عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13: برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 15: اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18: تحويلات الموجودات من العملاء.
- تفسيرات لجنة التفسيرات الدائمة 31: الإيرادات - معاملات المقايضة التي تشمل خدمات الدعاية.

يرجى الرجوع إلى إيضاح (4 - ج - ب) حول التطبيق المبني للمعيار الدولي للتقارير المالية 15.

ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية

تم إصدار المعايير الجديدة والمعدلة التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها غير سارية بعد ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية 16: التأجير

سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. وسوف يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 "التأجير" حيث سوف يتطلب من المستأجرين إثبات جميع عقود التأجير في بيان المركز المالي بطريقة مماثلة لعقود التأجير التمويلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة للموجودات المنخفضة القيمة وعقود التأجير قصيرة الأجل. كما في تاريخ بدء عقد التأجير سيُعتبر المستأجر بالتزام سداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل المعني خلال فترة التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري محاسبة التأجير للمؤجرين. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 في نفس التاريخ

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 وتخطط لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17: عقود التأمين

سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4: عقود التأمين. ينطبق المعيار الجديد على كافة أنواع عقود التأمين، بغض النظر عن نوع المنشآت المصدرة لها، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات خصائص المشاركة الاختيارية. إن جوهر المعيار الدولي للتقارير المالية 17 هو النموذج العام، مضافاً إليه:

- أ) تطبيق خاص للعقود ذات خصائص المشاركة الاختيارية المباشرة (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- ب) أسلوب (طريقة التخصيص المتميز) بشكل رئيسي للعقود ذات الفترات القصيرة.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمه)

(ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمه)

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري من 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

توضح التعديلات ما يلي:

(أ) إن المنشأة التي تعتبر منشأة رأس مال مشترك أو غيرها من المنشآت المؤهلة قد تلجأ، عند الاعتراف الأولي على أساس كل استثمار على حدة، إلى قياس استثماراتها في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(ب) إذا كانت منشأة لا تمثل بحد ذاتها منشأة استثمارية تمتلك حصة في شركة زميلة استثمارية أو مشروع مشترك استثماري، يجوز لها، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، أن تختار الإبقاء على القياس بالقيمة العادلة الذي تطبقه تلك الشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري على حصص الشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري في الشركات التابعة. ويتم هذا الاختيار بشكل منفصل لكل شركة زميلة استثمارية أو مشروع مشترك استثماري في آخر تاريخ (1) يتم فيه الاعتراف الأولي بالشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري، (2) تصبح فيه الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منشأة استثمارية، (3) تصبح فيه الشركة الزميلة الاستثمارية أو المشروع المشترك الاستثماري شركة أم للمرة الأولى.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40 تحويلات الاستثمارات العقارية

ستسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والتي توضح متى يجب على المنشأة تحويل العقار، بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء أو التطوير، إلى أو من عقارات استثمارية. تنص التعديلات على أن التغيير في الاستخدام يتم عندما يستوفي العقار، أو يتوقف عن استيفاء، تعريف العقار الاستثماري مع وجود دليل على التغيير في الاستخدام. إن مجرد التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار لا يُعد دليلاً على التغيير في الاستخدام.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

3. السياسات المحاسبية الهامة

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من إدارة الشركة اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. يتضمن إيضاح 4 الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية تأثيرها.

3.2 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. باستثناء القياس بالقيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع والمشاركة في نظام ضمان عمليات الوساطة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

4. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمه)
 (ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمه)

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي
 إن التعديلات يجب تطبيقها بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، شريطة أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (معايير مدفوعات المبالغ الأصلية وفوائدها) والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لغرض التصنيف. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أن الأصل المالي يجتاز اختبار معايير مدفوعات المبالغ الأصلية وفوائدها بغض النظر عن أي حدث أو ظرف قد يؤدي إلى الإنهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن أي ظرف يدفع أو يستلم تعويضات معقولة عن الإنهاء المبكر للعقد.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (28): الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
 إن التعديلات يجب تطبيقها بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. توضح التعديلات أن المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك التي لا تنطبق عليها طريقة حقوق الملكية، ولكن التي في جوهرها تشكل جزء من صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو مشروع مشترك (استثمارات طويلة الأجل). ويعتبر هذا التصنيف مناسباً لأنه يعني ضمناً أن نموذج الخسائر الانتمائية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ينطبق على تلك الاستثمارات طويلة الأجل.

كما أوضحت التعديلات أنه عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لا تأخذ المنشأة في الاعتبار أي خسائر للشركة الزميلة أو المشروع المشترك، أو خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار والمحقة كتسويات لصافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 28: الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مادي على الشركة.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2015-2017 (صادرة في ديسمبر 2017):

سوف تسري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) – الترتيبات المشتركة
- معيار المحاسبة الدولي (23) – تكاليف الاقتراض

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير مادي على الشركة.

- (ج) تطبيق المعايير الجديدة والسارية من 1 يناير 2018

قامت الشركة بتطبيق مبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" (راجع (أ) أدناه) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "الإيرادات الناتجة من العقود مع عملاء" (راجع (ب) أدناه) من تاريخ 1 يناير 2018 كما يلي:

- أ. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: الأدوات المالية

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 متطلبات تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع بنود غير مالية. ويحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس.

فيما يلي تفاصيل السياسات المحاسبية المهمة الجديدة وطبيعة وتأثير التغييرات على السياسات المحاسبية السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

4. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمه)

(ج) تطبيق المعايير الجديدة والسارية من 1 يناير 2018 (تتمه)

أ. المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية (تتمه)

i. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يحتفظ المعيار الدولي للتقارير المالية 9 بشكل كبير بالمتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39 بشأن تصنيف وقياس المطلوبات المالية. ومع ذلك، فإنه يستبعد فئات معيار المحاسبة الدولية 39 بالنسبة للموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والموجودات المالية المتاحة للبيع.

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لم يكن له تأثير جوهري على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالمطلوبات المالية.

فيما يلي تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على تصنيف وقياس الموجودات المالية:

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، عند التطبيق المبني، يتم تصنيف الأصل المالي كمقاس بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - استثمارات الديون، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تصنيف الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 يستند بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة أصل مالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية له.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي كلا من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- محتفظ به في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

استثمار دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس استثمار دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يستوفي كلا من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يكون محتفظ به في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كل من تحقيق تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم

استثمار حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبني لاستثمار حقوق ملكية غير محتفظ به بغرض المتاجرة، يمكن للشركة أن تقرر بشكل لا رجعة فيه أن تعرض تغييرات لاحقة في القيمة العادلة للاستثمار ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم هذا القرار على أساس كل استثمار على حده.

إن جميع الموجودات المالية غير المصنفة كموجودات مالية تم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو مبين أعلاه يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. قد تلجأ الشركة عند التحقق المبني إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ.

إن الأصل المالي (ما لم يكن ضمن ذمم تجارية مدينة بدون عنصر تمويل جوهري تم قياسه مبدئياً بسعر المعاملة) يتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة زائد، بالنسبة للبند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى حيازته.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

4. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمه)

(ج) تطبيق المعايير الجديدة والسارية من 1 يناير 2018 (تتمه)

أ. المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية (تتمه)

i. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمه)

يتم تطبيق السياسات المحاسبية التالية على القياس اللاحق للموجودات المالية.

يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إدراج صافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي فوائد أو إيرادات توزيعات أرباح، ضمن الأرباح أو الخسائر.	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر الانخفاض في القيمة. يتم إدراج إيرادات الفوائد والأرباح والخسائر من تحويل عملات أجنبية والانخفاض في القيمة، ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم إدراج أي ربح أو خسارة من إلغاء الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.	الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إدراج إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية والأرباح والخسائر من تحويل عملات أجنبية والانخفاض في القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم إدراج صافي الأرباح والخسائر الأخرى ضمن الدخل الشامل الآخر. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتركمة في الدخل الشامل الآخر ضمن الأرباح أو الخسائر.	استثمارات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إدراج توزيعات الأرباح كإيرادات ضمن الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل تلك التوزيعات بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم إدراج صافي الأرباح والخسائر الأخرى ضمن الدخل الشامل الآخر، ولا يتم إعادة تصنيفها نهائياً ضمن الأرباح أو الخسائر.	استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على القيم الدفترية للموجودات المالية في 1 يناير 2018 مبين بمزيد من التوضيح أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

4. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمه)
 (ج) تطبيق المعايير الجديدة والسارية من 1 يناير 2018 (تتمه)
 أ. المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية (تتمه)
 i تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية (تتمه)

يوضح الجدول التالي والإيضاحات المرفقة به تسوية فئات القياس الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات القياس الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لكل فئة من فئات الموجودات المالية والمطلوبات المالية للشركة كما في 1 يناير 2018:

الموجودات المالية	إيضاحات	التصنيف الأصلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيمة الدفترية الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9	تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9
الموجودات المالية				دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
أسهم حقوق ملكية (أ)		متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية	115,564	96,014	(19,550)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى (ب)		قروض ودمم مدينة	التكلفة المطفأة	57,376	53,274	(4,102)
ودائع لأجل		قروض ودمم مدينة	التكلفة المطفأة	253,564	253,564	-
أرصدة لدى البنوك ونقد		قروض ودمم مدينة	التكلفة المطفأة	471,189	471,189	-
إجمالي الموجودات المالية				897,693	874,041	(23,652)
المطلوبات المالية						
داننون وأرصدة داننة أخرى (ج)		التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	72,444	72,444	-

(أ) تمثل أوراق حقوق الملكية هذه الاستثمارات التي تنوي الشركة الاحتفاظ بها على المدى الطويل لأغراض استراتيجية. وفقاً لما تم السماح به في المعيار الدولي للتقارير المالية 9، قامت الشركة بتصنيف هذه الاستثمارات بتاريخ التطبيق المبدئي على أنها تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بخلاف معيار المحاسبة الدولي 39، فإن احتياطي القيمة العادلة المتراكم المتعلق بهذه الاستثمارات لن يتم إعادة تصنيفه نهائياً بعد ذلك ضمن الربح أو الخسارة.

(ب) إن مدينون وأرصدة مدينة أخرى التي تم تصنيفها كقروض ودمم مدينة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 يتم تصنيفها حالياً بالتكلفة المطفأة. إن الزيادة بمبلغ 4,102 دينار كويتي في مخصص الانخفاض في القيمة لهذه الذمم المدينة قد تم إدراجها ضمن الخسائر المتركمة في 1 يناير 2018 عند الانتقال إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9. لم يتم إدراج ذمم تجارية مدينة إضافية في 1 يناير 2018 عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15.

(ج) إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لم يكن له تأثير جوهري على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالمطلوبات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

4. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمه)

(ج) تطبيق المعايير الجديدة والسارية من 1 يناير 2018 (تتمه)

أ. المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية (تتمه)

ii. انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة وموجودات العقود واستثمارات الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولكنه لا ينطبق على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم إدراج الخسائر الائتمانية بشكل مسبق عن وقت إدراجها ضمن معيار المحاسبة الدولي 39.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مدينون وأرصدة مدينة أخرى، ودائع لأجل وأرصدة لدى البنوك ونقد.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 من الشركة عمل مخصص الخسائر المتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعتمد نموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" على التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة بموجب العقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تسلمها. عندئذ يتم خصم النقص على نحو تقريبي لمعدل الفائدة الفعلية الأصلية للأصل.

بالنسبة لمدينون وأرصدة مدينة أخرى، قامت الشركة بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناء على فترة الخسائر الائتمانية المتوقعة. أنشأت الشركة جدول مخصصات يعتمد على الخبرة التاريخية للخسائر الائتمانية، معدل من أجل العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية (إيضاح 24-ب).

iii. الإنتقال

حصلت الشركة على استثناء بعدم تعديل معلومات المقارنة للفترة السابقة فيما يتعلق بمتطلبات التصنيف والقياس (بما في ذلك الانخفاض في القيمة) من خلال تطبيق المعيار بأثر رجعي مع الأثر التراكمي للتطبيق المبدئي لهذا المعيار المعترف به في تاريخ التطبيق المبدئي. تم تسجيل الفروق في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية والناجمة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الخسائر المتراكمة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وبناء على ذلك، فإن المعلومات المعروضة لسنة 2017 لا تعكس بشكل عام متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ولكنها تعرض متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39.

تم إجراء عمليات التقييم التالية على أساس المعلومات والظروف القائمة في تاريخ التطبيق المبدئي.

- تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي من خلاله.
- التصنيف وإلغاء التصنيفات السابقة لبعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية كمقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

4. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمه)

(ج) تطبيق المعايير الجديدة والسارية من 1 يناير 2018 (تتمه)

ب. المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات من عقود مع عملاء

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 15، الذي يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، إطار عمل واحد وشامل لتحديد إمكانية تحقق الإيرادات وحجم وتوقيت تحققها. يحل المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (18) "الإيرادات"، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 "عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات الصلة، والتفسير 13 و 15 و 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31. وهو يعطي نموذج تحقق جديد يعتمد على مبدأ السيطرة وباستخدام خمس خطوات يتم استخدامها على كافة العقود مع العملاء.

الخطوات الخمسة لهذا النموذج هي:

- تعريف العقد مع العميل.
- تحديد التزامات الأداء الواردة في العقد.
- تحديد سعر المعاملة.
- توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء الواردة في العقود.
- تسجيل الإيرادات عندما تلبى المنشأة التزامات الأداء.

لم ينتج عن تطبيق الشركة للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في 1 يناير 2018 أي تأثير مادي على البيانات المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 حيث أن إيرادات الشركة متمثلة فيما يلي:

إيرادات عمولات التداول

تم الوفاء بالتزامات الأداء التي تتعلق بإيرادات عمولة الشركة من عمليات الوساطة في نقطة زمنية وبالتحديد عند إبرام معاملات شراء الأسهم لعملائها والتي تتفق مع معايير التحقق التي يتطلبها المعيار الدولي للتقارير المالية 15.

إيرادات أخرى

إن أنواع الإيرادات الأخرى للشركة تتمثل بشكل رئيسي في إيرادات فوائد وصافي أرباح إستثمارات والتي تقع خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15.

5. السياسات المحاسبية الهامة

5.1 معدات

يتم إثبات المعدات، بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدره للأصول ذات العلاقة على أساس القسط الثابت اعتبارا من تاريخ جاهزية الأصول للاستخدام في الغرض المحدد لها. وفي نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدره والقيم المتبقية وطرق الاستهلاك ويتم المحاسبة عن أي تغيرات في التقديرات على أسس مستقبليّة. إن الصيانة والتصليحات والاستبدالات والتحسينات غير المهمة للأصول يتم إدراجها كمصاريف عند تكبدها ويتم رسملة التحسينات والاستبدالات المهمة للأصول، يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة بند من بنود المعدات بمبلغ الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويعترف به في بيان الدخل في الفترة التي حدث فيها.

5.2 موجودات غير ملموسة

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لاعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للتحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة لانخفاض في القيمة. يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإطفاء دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الإطفاء تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات غير الملموسة، بينما يتم إدراج الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة بالتكلفة ناقصاً الخسائر المتراكمة لانخفاض في القيمة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الدخل عند الاستبعاد.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

5. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

5.3 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة و غير الملموسة

في نهاية الفترة المالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدته توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإقرار بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإقرار بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإقرار بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

5.4 الأدوات المالية

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات. يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الإتفاقية التعاقدية.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مدينون وأرصدة مدينة أخرى وقرض من الشركة الأم، دائنون وأرصدة دائنة أخرى على التوالي.

5.4.1 الموجودات المالية

السياسة المحاسبية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2018

التصنيف والإعتراف المبدي

- إن الموجودات المالية المصنفة في البيانات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 هي كما يلي:
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الأخر.
 - الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

تتضمن الموجودات المالية بالتكلفة المدرجة في بيان المركز المالي مدينون وأرصدة مدينة أخرى، ودائع لأجل وأرصدة لدى البنوك ونقد

يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

5. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)
5.4 الأدوات المالية (تتمه)
5.4.1 الموجودات المالية (تتمه)

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يتم قياس موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية التي يتم تداولها في أسواق مالية منظمة بالرجوع إلى آخر سعر شراء معن عند الإغلاق في تاريخ بيان المركز المالي.

وبالنسبة للموجودات المالية التي ليس لها سعر سوق معن يتم إجراء تقدير معقول لقيمتها العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو قاعدة صافي موجودات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مباشرة في بيان الدخل الشامل ويتم مراكمتها في بند احتياطي القيمة العادلة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها نهائياً ضمن الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر العملة الأجنبية للموجودات النقدية مباشرة في بيان الدخل الشامل.

يتم إثبات توزيعات الأرباح على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل عند ثبوت حق الشركة في استلام توزيعات الأرباح ما لم تمثل تلك التوزيعات بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار والتي يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي كلا من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- محتفظ به في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الموجودات المالية وفائدة على أصل الموجودات المالية المستحقة.

إن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الدخل عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مدينون وأرصدة مدينة أخرى، ودائع لأجل وأرصدة لدى البنوك ونقد.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول الشركة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الشركة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

5. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

5.4 الأدوات المالية (تتمه)

5.4.1 الموجودات المالية (تتمه)

انخفاض قيمة الموجودات المالية

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى تغييرات في محاسبة الشركة لخسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية عن طريق تبديل طريقة الخسائر المحققة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بطريقة الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة.

يعتمد نموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" على التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة بموجب العقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تسلمها. عندئذ يتم خصم النقص على نحو تقريبي لمعدل الفائدة الفعلية الأصلية للأصل.

بالنسبة لمدينون وأرصدة مدينة أخرى، قامت الشركة بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناء على فترة الخسائر الائتمانية المتوقعة. أنشأت الشركة جدول مخصصات يعتمد على الخبرة التاريخية للخسائر الائتمانية، معدل من أجل العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية

5.4.2 المطلوبات المالية

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تصنيف المطلوبات المالية، عند الاعتراف المبدي، كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو قروض أو ذمم دائنة، أو كمشتقات مصنفة كأدوات تحوط في تغطية فعالة، حيثما كان ذلك مناسباً.

يتم إدراج كافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، في حالة القروض والذمم الدائنة، ناقصاً تكاليف المعاملات المتعلقة بها بشكل مباشر.

تتضمن المطلوبات المالية للشركة قرض من الشركة الأم ودائنون وأرصدة دائنة أخرى.

قرض من الشركة الأم

تم إدراج قرض من الشركة الأم مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة. ولاحقاً يتم إدراج قرض من الشركة الأم بالتكلفة المضافة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر خلال فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

دائنون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل رصيد الدائنون وأرصدة دائنة أخرى الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج دائنون وأرصدة دائنة أخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المضافة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الإلتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الإلتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل.

5.5 المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في أن واحد.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

5. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)
- 5.6 ودائع لأجل
إن ودائع لأجل يتم إيداعها لدى مؤسسات مالية ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر وقل من سنة من تاريخ الإيداع.
- 5.7 أرصدة لدى البنوك ونقد
تتألف أرصدة لدى البنوك ونقد في النقد في الصندوق ولدى البنوك وحساب بنكي لصالح الشركة الكويتية للمقاصة لضمان عمليات الوساطة الناتجة عن الأوراق المالية المدرجة في بورصة الكويت ونقد لدى محافظ استثمارية.
- 5.8 رأس المال
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.
- 5.9 علاوة الإصدار
تمثل علاوة الإصدار في زيادة قيمة النقد المحصل عند إصدار الأسهم عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة. إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.
- 5.10 المخصصات
تثبت المخصصات فقط عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو متوقع حدوثه) نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موثوق به.
إن المبلغ المدرج كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ بيان المركز المالي، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بالالتزام. وعندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية التزام حالي، فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.
وعندما تكون كل أو بعض المنافع الاقتصادية مطلوبة لتسوية مخصص من المتوقع أن يتم استردادها من طرف آخر، فإن الذمم المدينة تثبت كأصل إذا كان من المؤكد ظاهرياً أنه سيتم استرداد النفقات وأن مبلغ الذمم المدينة يمكن قياسه بشكل موثوق به.
- 5.11 مكافأة نهاية خدمة الموظفين
تقوم الشركة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزاي محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام الشركة.
- 5.12 إيرادات من عقود مع عملاء
تقوم الشركة بتقديم خدمات الوساطة من خلال بيع وشراء الأسهم لعملائها. عند أداء خدمة بيع أو شراء الأسهم تقوم الشركة بتحقيق الإيرادات بمبلغ العمولة التي تتوقع استحقاقه مقابل خدمة الوساطة التي تقدمها. تتمثل عمولة الشركة في صافي المبلغ المقابل التي تحصل عليه الشركة بعد تقديم الخدمات المتعين تقديمها.
لقد خلصت الشركة بشكل عام إلى أنها وكييل في تقديم خدمات الوساطة نظراً لأن المقابل لدى الشركة يكون في صورة إيرادات عمولة يتم استلامها عند تنفيذ معاملات شراء / بيع الأسهم.
يتم عرض إيرادات الشركة كما يلي:

إيرادات عمولات التداول

يتم استيفاء التزامات الأداء المتعلقة بإيرادات عمولة الشركة من عمليات الوساطة في نقطة زمنية محددة عادة ما تكون عند إبرام معاملات الشراء / البيع للأسهم لعملائها.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

5. السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

5.12 إيرادات من عقود مع عملاء (تتمه)

أرصدة عقود

مدينون تجاريون

تتمثل مدينون تجاريون في حق الشركة في الحصول على المبلغ المقابل والذي يكون غير مشروطاً (أي يشترط فقط انقضاء مدة زمنية قبل استحقاق المبلغ المقابل). يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية للموجودات المالية في إيضاح 5.4.1.

الإيرادات الأخرى

إن أنواع الإيرادات الأخرى للشركة تتمثل بشكل رئيسي في إيرادات فوائد وصافي أرباح إستثمارات. يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

5.13 معاملات مع أطراف ذات صلة

تتألف الأطراف ذات الصلة من المساهمين الرئيسيين والمديرين التنفيذيين وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات التي يكونون فيها المالكين الرئيسيين. يتم إجراء كافة العمليات المالية مع الأطراف ذات الصلة على أسس تجارية بحتة وبموافقة إدارة الشركة.

5.14 الضرائب

حصصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

إن الشركة مطالبة قانوناً بالمساهمة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. تدرج مساهمات الشركة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي كمصروف في الفترة التي يطلب فيها مساهمة الشركة قانوناً. تفرض حصصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من صافي ربح الشركة ناقصاً الاستقطاعات المسموح بها.

الزكاة

تقوم الشركة باحتساب مخصص للزكاة وفقاً لمتطلبات القانون رقم 46 لسنة 2006. تفرض الزكاة بنسبة 1% من صافي ربح الشركة ناقصاً الاستقطاعات المسموح بها.

5.15 الإلتزامات الطارئة

لا يتم إثبات الإلتزامات الطارئة في بيان المركز المالي لكن يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان احتمال التدفقات النقدية للموارد المتمثلة في المنافع الاقتصادية بعيد.

لا يتم إثبات الموجودات المحتملة في بيان المركز المالي لكن يتم الإفصاح عنها عند احتمال حدوث تدفقا نقدياً للمنافع الاقتصادية.

5.16 عقود التأجير

تصنف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي عندما تؤدي شروطها إلى تحويل معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى المستأجر، ويتم تصنيف كافة عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلي.

عندما تكون الشركة هي المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات المستأجرة وفقاً لعقود تأجير تمويلي كموجودات في بيان المركز المالي بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للتأجير. ويتم إدراج الإلتزام المقابل المستحق للطرف المؤجر في بيان المركز المالي كإلتزام إيجار تمويلي. يتم إثبات مدفوعات التأجير التشغيلي كمصروف في بيان الدخل الشامل على أساس ثابت على مدى فترة عقد التأجير.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

6. الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

الأحكام المحاسبية

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للشركة استخدمت الإدارة الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المعترف بها في البيانات المالية. وأهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

إيرادات من عقود مع عملاء

تقوم الشركة بإبرام عقود معاملات شراء الأسهم لعملائها. لقد استنتجت الشركة بشكل عام أنها تعمل كوكيل في عمليات الوساطة وفقاً للمؤشرات الآتية من المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات من عقود مع عملاء وبناءً على ذلك تقوم الشركة بالإعتراف بصافي إيرادات عمولات التداول:

- ليس لدى الشركة أى تقدير في تحديد أسعار الأسهم التي يتم بيعها أو شرائها في عمليات الوساطة.
- إن الشركة غير مسؤولة بشكل أساسي بتحويل الأسهم من وإلى عملائها.

تصنيف الموجودات المالية

في تاريخ اقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة تصنيف تلك الاستثمارات إما بغرض المتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

تقوم الشركة بتصنيف الاستثمارات على أنها بغرض المتاجرة إذا كان الغرض من اقتنائها هو تحقيق ربح منها في الأجل القصير. عندما لا يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات بغرض المتاجرة ولكن بتاح بسهولة الوثوق بالقيمة العادلة، وأن التغيير في القيمة العادلة يتم التعامل معه كجزء من بيان الدخل، يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. إن كافة الاستثمارات الأخرى يتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

العمر الإنتاجي للموجودات الملموسة وغير الملموسة

كما هو مبين في السياسات المحاسبية المهمة (إيضاح 5)، تراجع الشركة العمر الإنتاجي المقدر لاستهلاك موجوداتها الملموسة وإطفاء موجوداتها غير الملموسة. إن إدارة الشركة على قناعة بأن تقديرات العمر الإنتاجي لهذه الموجودات ملائمة.

التقديرات غير المؤكدة

إن الافتراضات المستقبلية والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية، والتي لها خطر جوهري يتسبب في تسويات مادية لحسابات الموجودات والمطلوبات خلال السنة اللاحقة هي على الشكل التالي:

تقييم استثمار أدوات حقوق الملكية غير المسعرة.

- يعتمد تقييم الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة على إحدى معاملات السوق الحديثة التالية:
- معاملات السوق التي تتم على أسس تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بشكل جوهري.
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بمعدلات حالية مطبقة على بنود ذات شروط وسمات مخاطر مشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

ينطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المسعرة تقديراً هاماً.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناءً على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناءً على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

7. موجودات غير ملموسة

يتمثل هذا البند في قيمة شراء مكتب للوساطة المالية في سوق الكويت للأوراق المالية بقيمة دفترية 11,042,602 دينار كويتي (2017: 11,042,602 دينار كويتي) ويتضمن قيمة ترخيص الوساطة وقيمة قواعد العملاء. بتاريخ 2 فبراير 2006 تم الحصول على موافقة من سوق الكويت للأوراق المالية على شراء الشركة لترخيص الوساطة من طرف ذي صلة. إن الموجودات غير الملموسة ذات أعمار إنتاجية غير محددة. قامت الإدارة بإجراء دراسة لإختيار فيما إذا كان هنالك هبوط في القيمة. لم يتم تسجيل أي خسارة إنخفاض في القيمة حيث تم تقدير القيمة الممكن إستردادها بأعلى من القيمة الدفترية كما في تاريخ 31 ديسمبر 2018. تم تقدير القيمة الممكن إستردادها بناءً على القيمة العادلة لتلك الموجودات ناقصاً تكاليف البيع بناءً على أسعار السوق المحلية.

إن بيان هذه الموجودات هو كما يلي:

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,000,000	1,000,000	ترخيص وساطة
10,042,602	10,042,602	قواعد عملاء
11,042,602	11,042,602	

تم استخدام معدل خصم مقدر لوحدة إنتاج النقد بنسبة 8.5% (2017: 9.22%) لخصم توقعات التدفقات النقدية ومعدل نمو بنسبة 3% (2017: 3%) سنوياً للتدفقات النقدية المستقبلية للوصول إلى القيمة النهائية. يشير التقييم إلى المبلغ الممكن إسترداده للموجودات غير الملموسة والذي يبلغ تقريباً 11,459,370 دينار كويتي (2017: 11,894,530) وهو أعلى من القيمة الدفترية كما في تاريخ التقارير المالية.

إذا كان معدل الخصم المقدر لوحدة إنتاج النقد أعلى بنسبة 0.5% من تقديرات الإدارة، سيكون المبلغ الممكن إسترداده لوحدة إنتاج النقد الخاصة بالشركة أقل بمبلغ 1,009,696 دينار كويتي. حددت الإدارة هامش إجمالي تقديري بناءً على الأداء السابق وبناءً على توقعاتها عن تطورات السوق. إن معدلات متوسط النمو المرجح المستخدمة تتفق مع التوقعات الواردة في تقارير القطاع. تعكس معدلات الخصم المستخدمة المخاطر المحددة المتعلقة بالقطاع.

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أسهم حقوق ملكية غير محتفظ بها بغرض المتاجرة والتي اتخذت الإدارة من أجلها قراراً غير قابل للإلغاء عند التحقق المبني للاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بخلاف إدراجها بالربح أو الخسارة حيث أنها استثمارات استراتيجية وتعتبر الشركة أنها أكثر صلة. نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018، اختارت الشركة إعادة تصنيف استثمارات بمبلغ 115,564 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (إيضاح 4 ج أ و 9).

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	1,489	إستثمارات في أسهم محلية غير مسعرة
-	94,440	إستثمارات في أسهم أجنبية غير مسعرة
-	95,929	

تم تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وفقاً لأساليب التقييم المفصّل عنها في إيضاح 24.

9. موجودات مالية متاحة للبيع

في 1 يناير 2018، قامت الشركة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، وكننتيجة لذلك أعادت تصنيف موجودات مالية متاحة للبيع بقيمة دفترية 115,564 دينار كويتي إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (إيضاح 4 ج أ و 8).

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

10. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
62,741	280,214	مدينون تجاريون
(24,688)	(30,004)	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
38,053	250,210	
29,394	24,830	مدفوعات مقدمة
5,610	2,222	تأمينات مستردة
13,713	5,791	ذمم موظفين
86,770	283,053	

لا تحمل الذمم المدينة فائدة وتستحق بشكل عام خلال 30 يوماً. من المتوقع، استناداً إلى الخبرة السابقة، للذمم المدينة التي لم تتخفض قيمتها أن تكون قابلة للاسترداد بالكامل. ليس من ممارسات الشركة الحصول على ضمان على الذمم المدينة.

إن حركة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما يلي:

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
24,688	24,688	الرصيد في بداية السنة
-	4,102	تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9
-	1,214	في 1 يناير 2018 (إيضاح 4 ج)
24,688	30,004	محمل خلال السنة
		الرصيد في نهاية السنة

11. ودائع لأجل

يمثل هذا البند ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ونقل عن سنة من تاريخ الإيداع وتتمثل ودائع لأجل فيما يلي:

1. ودائع لدى الشركة الأم بمبلغ 850,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: لا شيء) وتحقق سنوياً معدل ربح فعلي 2.6% (31 ديسمبر 2017: لا شيء). قامت الشركة بإيداع المبلغ كوديعة للإلتزام بشروط القرض الممنوح من الشركة الأم (إيضاح 19).
2. ودائع لدى بنك محلي بمبلغ 113,471 دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 253,564 دينار كويتي) وتحقق سنوياً معدل ربح فعلي يتراوح من 2.375% إلى 2.5% (31 ديسمبر 2017: 2.375% إلى 2.5%). إن ودائع لأجل بمبلغ 50,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 50,000 دينار كويتي) مضمونة مقابل خطاب ضمان صادر لصالح بورصة الكويت (إيضاح 25).

12. أرصدة لدى البنوك ونقد

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
13,870	116,327	حسابات جارية لدى البنوك
457,276	442,367	حساب بنكي لصالح الشركة الكويتية للمقاصة*
43	-	نقد لدى محافظ استثمارية
471,189	558,694	

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

*يمثل حساب بنكي لصالح الشركة الكويتية للمقاصة لضمان عمليات الوساطة الناتجة عن الأوراق المالية المدرجة في بورصة الكويت. إن التفويض الممنوح للشركة الكويتية للمقاصة لإدارة هذا الحساب البنكي غير قابل للإلغاء.

13. رأس المال
حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 20,000,000 دينار كويتي (2017: 20,000,000 دينار كويتي) موزع على 200,000,000 سهم ، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

14. علاوة إصدار
 تتمثل علاوة الإصدار والبالغه 750,000 دينار كويتي (2017: 750,000 دينار كويتي)، في المبلغ المستلم زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم لدى إصدار رأس المال.
15. احتياطي إجباري
 وفقاً لمتطلبات قانون الشركات، والنظام الأساسي للشركة و تعديلاتهما، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى حساب الاحتياطي الإجباري حتى يبلغ إجمالي الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع الاحتياطي الإجباري مقيد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح تصل إلى 5% على رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بمثل هذه التوزيعات. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الإجباري نظراً لوجود خسائر متركمة.
16. احتياطي اختياري
 وفقاً للنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يتم استقطاع نسبة مئوية يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة للمساهمين. يتم وقف التحويل بناءً على توصية مجلس الإدارة للمساهمين في الجمعية العامة السنوية. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود خسائر متركمة.
17. بنود حقوق ملكية أخرى

احتياطي القيمة العادلة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		احتياطي التغير في القيمة العادلة	الإجمالي
دينار كويتي		دينار كويتي	دينار كويتي
-	27,023	27,023	27,023
-	(33,725)	(33,725)	(33,725)
-	(6,702)	(6,702)	(6,702)
-	(6,702)	(6,702)	(6,702)
(26,252)	6,702	(19,550)	(19,550)
(26,252)	-	(26,252)	(26,252)
(85)	-	(85)	(85)
(26,337)	-	(26,337)	(26,337)

في 1 يناير 2017
 الخسارة الشاملة الأخرى
 في 31 ديسمبر 2017
 في 31 ديسمبر 2017 ("كما تم إدراجه سابقاً")
 تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9
 (إيضاح 4 ج أ (i))
 في 1 يناير 2018 ("معدلة")
 الخسارة الشاملة الأخرى
 في 31 ديسمبر 2018

18. مكافأة نهاية خدمة الموظفين
- | 2017 | 2018 | |
|-------------|-------------|------------------------------------|
| دينار كويتي | دينار كويتي | |
| 87,597 | 208,476 | الرصيد في بداية السنة |
| 133,234 | 26,985 | المحمل خلال السنة |
| (12,355) | (54,787) | المدفوع خلال السنة |
| - | (68,503) | رد مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين |
| 208,476 | 112,171 | الرصيد في نهاية السنة |
19. قرض من الشركة الأم

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

يمثل هذا البند قرض بمبلغ 1,000,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: لا شيء) ممنوح من الشركة الأم ("القرض") ويحمل فائدة 5.5%، تسدد بشكل ربع سنوي. إن القرض ممنوح بغرض قيام الشركة بضمان الإلتزام بالقرار رقم 95 لسنة 2016 الصادر من هيئة أسواق المال بشأن تطبيق نظام الضمان المالي على الأشخاص المرخص لهم بممارسة نشاط وسيط أوراق مالية ووسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الكويت. قامت الشركة بإيداع مبلغ 850,000 دينار كويتي كوديعة لهذا الغرض (إيضاح 11). تم إيداع المبلغ المتبقى من القرض في أرصدة لدى البنوك ونقد. وتكون جميع أموال وأصول الشركة ضامنة للوفاء بشروط القرض. يسدد مبلغ القرض على دفعة واحدة في 24 سبتمبر 2019.

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

20. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
7,128	2,100	دائنون تجاريون
40,118	36,953	إجازات الموظفين المستحقة
19,320	32,487	مصاريف مستحقة
5,878	18,198	أخرى
72,444	89,738	

21. إيرادات عمولات تداول

تقوم الشركة بتصنيف إيرادات عمولات تداول في نقطة زمنية محددة من خلال المصادر والأسواق الجغرافية التالية:

قسم التداول		
2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
477,769	539,862	إيرادات عمولات تداول مباشرة
64,740	84,477	إيرادات عمولات تداول إلكتروني
542,509	624,339	إجمالي إيرادات عمولات تداول
تصنيف حسب التداولات		
530,934	608,146	إيرادات عمولات تداول في أسهم مدرجة في بورصة الكويت
11,575	16,193	إيرادات عمولات تداول في أسهم غير مدرجة
542,509	624,339	إجمالي إيرادات عمولات تداول
الأسواق الجغرافية		
542,509	624,339	دولة الكويت
542,509	624,339	إجمالي إيرادات عمولات تداول
توقيت تحقق الإيرادات		
542,509	624,339	خدمات مؤداة في نقطة زمنية
542,509	624,339	إجمالي إيرادات عمولات تداول

22. مصاريف عمومية وإدارية

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
481,443	436,910	تكاليف موظفين
25,990	44,539	اشتراكات
38,172	42,146	إيجارات
9,996	9,996	ترخيص مزاولة مهنة
11,591	8,770	الإستهلاك
16,863	22,573	الإطفاء
84,087	50,735	أخرى
668,142	615,669	

إيضاحات حول البيانات المالية
 للمنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

23. أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في المدراء التنفيذيين، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والمساهمين، والشركات التي يعتبرون فيها ملاكاً رئيسيين أو التي يمارسون فيها تأثير هام. تمت كافة المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة وفقاً لشروط معتمدة من إدارة الشركة. فيما يلي تفاصيل الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات صلة:

2017	2018	بيان المركز المالي
دينار كويتي	دينار كويتي	
253,564	963,471	ودائع لأجل (إيضاح 11)
43	-	نقد لدى محافظ استثمارية مدارة بواسطة أحد المساهمين الرئيسيين (إيضاح 12)
-	1,000,000	قرض من الشركة الأم (إيضاح 19)

2017	2018	بيان الدخل
دينار كويتي	دينار كويتي	
74,082	142,837	إيرادات عمولات تداول
5,184	8,950	إيرادات أرباح إستثمارات
-	14,767	تكاليف تمويل
93,048	85,102	مزايا ورواتب الإدارة العليا

24. المخاطر المالية وإدارة رأس المال

(أ) إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف الشركة في إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة الشركة في الاستمرار في النشاط ككيان مستمر وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وتقديم عائد ملائم للمساهمين من خلال تسعير المنتجات والخدمات بما يتفق مع مستوى المخاطر المأخوذة. تحدد الشركة مبلغ رأس المال تناسبياً مع الخطر. تدير الشركة رأس المال ويتم إجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وفي خصائص الموجودات ذات العلاقة. من أجل الحفاظ على/أو تعديل هيكل رأس المال فإن الشركة يمكنها القيام بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار أسهم رأس مال جديدة أو بيع موجودات بهدف تخفيض الدين.

(ب) مخاطر الائتمان

المخاطر الائتمانية هي مخاطر أن يفشل أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن تعرض الشركة لمخاطر الائتمان يكمن بصورة أساسية في مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى وودائع لأجل وأرصدة لدى البنوك. إن الودائع لأجل وأرصدة لدى البنوك مودعة لدى مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني عالٍ.

التعرض لمخاطر الائتمان

تمثل القيم الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لخطر الانكشاف لمخاطر الائتمان. إن أقصى صافي تعرض للمخاطر الائتمانية لفئة الموجودات بتاريخ البيانات المالية كما يلي:

القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر		
2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
57,376	258,223	مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى (بإستثناء مدفوعات مقدّمة)
253,564	963,471	ودائع لأجل
471,189	558,694	أرصدة لدى البنوك (إيضاح 12)
782,129	1,780,388	

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

24. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمه)

(ب) مخاطر الإئتمان (تتمه)

مدينون تجاريون

تتم إدارة المخاطر الائتمانية للعملاء وفقاً لسياسة وإجراءات الشركة والرقابة المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية للعملاء.

يتم إجراء تحليلاً للانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير مالي باستخدام جدول مخصص لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. تستند معدلات المخصص إلى فترة انقضاء الاستحقاق بالنسبة لفئات قطاعات العملاء المختلفة التي بأنماط خسارة مماثلة (أي حسب المنطقة الجغرافية ونوع الخدمة ونوع العميل). تُظهر العملية الحسابية النتائج المرجحة المحتملة والمعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة في تاريخ التقرير بشأن أحداث سابقة وظروف حالية وتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية.

فيما يلي المعلومات المتعلقة بالتعرض للمخاطر الائتمانية بالنسبة للذمم المدينة للشركة باستخدام جدول المخصص:

31 ديسمبر 2018			
الإجمالي	تأخر سدادها		
	أكثر من 365 يوماً	30-1 يوماً	جارية
	100%	0.49%	0%
280,214	28,790	247,946	3,478
30,004	28,790	1,214	-
			معدل خسائر الائتمان المتوقعة
			إجمالي القيمة الدفترية
			خسائر الائتمان المتوقعة
31 ديسمبر 2017			
الإجمالي	تأخر سدادها		
	أكثر من 365 يوماً	30-1 يوماً	جارية
	100%	0.23%	-
62,741	24,600	38,141	-
24,688	24,600	88	-
			معدل خسائر الائتمان المتوقعة
			إجمالي القيمة الدفترية
			خسائر الائتمان المتوقعة

أرصدة لدى البنوك ونقد وودائع لأجل

إن أرصدة لدى البنوك ونقد وودائع لأجل الخاصة بالشركة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفضة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. ترى الإدارة أن أرصدة لدى البنوك ونقد وودائع البنكية لأجل والثابتة للشركة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للشركة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية لأرصدة لدى البنوك ونقد وودائع لأجل

يمكن تحليل الموجودات المالية للشركة التي تحمل مخاطر ائتمانية حسب الإقليم الجغرافي وقطاع الأعمال كما يلي:

2017	2018
دينار كويتي	دينار كويتي
782,129	1,780,388
2017	2018
دينار كويتي	دينار كويتي

القطاع الجغرافي:
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

قطاع الصناعة:	
57,376	258,223
724,753	1,522,165

الشركات
 البنوك والمؤسسات المالية

تُقيم الشركة تركيز المخاطر بالنسبة للذمم المدينة على أنها منخفضة نظرًا لأن عملائها يعملون في العديد من المجالات في أسواق مستقلة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

24	المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمه)						
(ج)	مخاطر السيولة مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. ولتحديد هذه المخاطر فقد قامت الإدارة بتوفير مصادر تمويل متنوعة ومراقبة سيولة الموجودات والسيولة بشكل يومي. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطات مناسبة وتسهيلات تمويلية بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعالية ومقارنة سجلات استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.						
(د)	مخاطر السوق تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الربح/التكلفة ومخاطر سعر الأسهم، وتتسبب تلك المخاطر نتيجة تغير الأسعار بالسوق وكذلك تأثير التغيرات في معدل ربح/تكلفة الأدوات المالية وأسعار الصرف. - مخاطر العملات الأجنبية مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا تتعرض الشركة في الوقت الحالي لمخاطر العملات الأجنبية حيث لا توجد موجودات ومطلوبات نقدية أو غير نقدية مقومة بالعملات الأجنبية. - مخاطر أسعار ادوات حقوق الملكية تتعرض الشركة لمخاطر السعر من خلال استثماراتها المبوبة في البيانات المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تدير الشركة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها على أساس توزيعات الأصل المحددة مسبقاً على فئات متعددة والتقييم المستمر لظروف السوق والاتجاهات وتقدير الإدارة لتغيرات طويلة الأجل في القيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بالاحتفاظ باستثماراتها لدى شركات استثمار متخصصة تقوم بإدارة تلك الاستثمارات. كما تقوم الشركة من خلال التقارير الشهرية التي يتم تزويدها بها من مديري المحافظ بالمراقبة على إدارة المحافظ الاستثمارية واتخاذ الإجراءات اللازمة في حينه لتقليل مخاطر السوق المتوقعة لتلك الاستثمارات. في تاريخ التقرير المالي، كانت قيمة التعرض للمخاطر المدرجة في بورصة الكويت لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر 95,929 دينار كويتي. بالنظر إلى أن التغيرات في القيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المحتفظ بها ترتبط بشكل قوي وإيجابي مع التغيرات في مؤشر سوق بورصة الكويت، قررت الشركة أن الزيادة / (النقص) بنسبة 5% على مؤشر سوق بورصة الكويت سوف تكون ضئيلة بالنسبة للبيانات المالية.						
(هـ)	مخاطر معدل الفائدة مخاطر سعر الفائدة هي خطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن الشركة غير معرضة لمخاطر سعر الفائدة حيث أنها ليس بها موجودات أو مطلوبات مالية ذات فوائد متغيرة بتاريخ البيانات المالية.						
(و)	قياس القيمة العادلة يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مصنفة في مستويات من 1 إلى 3 على أساس درجة دعم القيمة العادلة الخاصة بكل مستوى بمصادر يمكن تحديدها. • قياسات القيمة العادلة للمستوى 1 مستمدة من الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات مالية مماثلة. • قياسات القيمة العادلة للمستوى 2 مستمدة من مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواردة في المستوى 1 المدعومة بمصادر يمكن تحديدها للموجودات إما بشكل مباشر (أي، الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي، مستمدة من الأسعار). • قياسات القيمة العادلة للمستوى 3 مستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات للموجودات التي لا تستند إلى بيانات سوق مدعومة بمصادر يمكن تحديدها (مدخلات غير مدعومة بمصادر يمكن تحديدها). يتحدد المستوى الذي تقع ضمنه الموجودات المالية بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية للقيمة العادلة. إن الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي مصنفة ضمن مدرج القيمة العادلة كما يلي:						
31 ديسمبر 2018	<table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 33%; text-align: center;">المستوى 1</td> <td style="width: 33%; text-align: center;">المستوى 3</td> <td style="width: 33%; text-align: center;">الإجمالي</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">دينار كويتي</td> <td style="text-align: center;">دينار كويتي</td> <td style="text-align: center;">دينار كويتي</td> </tr> </table>	المستوى 1	المستوى 3	الإجمالي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
المستوى 1	المستوى 3	الإجمالي					
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي					

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
95,929	95,929	-	
الإجمالي	المستوى 3	المستوى 1	31 ديسمبر 2017
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
115,564	115,564	-	استثمارات متاحة للبيع

إيضاحات حول البيانات المالية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

24. المخاطر المالية وإدارة رأس المال (تتمه)

(و) قياس القيمة العادلة (تتمه)

إن الحركة على المستوى 3 لقياس القيمة العادلة خلال السنة كالآتي:

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
114,058	115,564	الرصيد في بداية السنة
41,480	-	إضافات
(43,440)	-	استيعادات
1,980	-	المحول لبيان الدخل نتيجة انخفاض في قيمة وبيع إستثمارات متاحة للبيع
1,486	(19,635)	التغير في القيمة العادلة خلال السنة
115,564	95,929	الرصيد في نهاية السنة

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم تداولها في أسواق نشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ التقارير المالية. يتم تصنيف السوق على أنها سوق نشطة في حالة إتاحة الأسعار المعلنة بسرعة وبانتظام من البورصة، التاجر، الوسيط، مجموعة القطاع، خدمات التسعير أو الجهة الرقابية وتمثل تلك الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنتظمة على أساس المعاملات التجارية البحتة. إن السعر السوقي المعلن المستخدم للموجودات المالية المحتفظ بها من قبل الشركة هو سعر الشراء الحالي. هذه الأدوات مدرجة في المستوى 1.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، يتم تحديدها باستخدام طرق تقييم. تضاعف طرق التقييم هذه استخدام البيانات السوقية المعلنة عند إتاحتها وتعتمد قليلا قدر الإمكان على التقديرات المحددة للمنشأة. في حالة إتاحة كافة المدخلات الجوهرية للقيمة العادلة لأداة مالية، تدرج الأداة في المستوى 2.

إن التأثير بالتغيرات في أسعار الأوراق المالية غير المسعرة ضئيل بالنسبة للشركة.

في حالة عدم استناد إحدى المدخلات أو أكثر على البيانات السوقية المعلنة، تدرج الأداة في المستوى 3.

لم تكن هناك تحويلات بين المستويات 1 و 2 و 3 خلال السنة.

25. التزامات محتملة

يتمثل هذا البند في خطاب ضمان بقيمة 50,000 دينار كويتي صادر لصالح شركة بورصة الكويت كما في 31 ديسمبر 2018 (31 ديسمبر 2017: 50,000 دينار كويتي).

26. إجتماع الجمعيه العمومية

بتاريخ 16 ابريل 2018 اعتمدت الجمعية العمومية العادية للمساهمين البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 كما قررت عدم اعتماد مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (2016: 5,000 دينار كويتي).

27. المطالبات القضائية

توجد لدى الشركة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة ضد الغير ومن الغير ضد الشركة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الخارجي للشركة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية للشركة، وعليه، لم تقم الشركة بتقيد أي مخصصات عن هذه القضايا كما في تاريخ البيانات المالية المرفقة.

أقرار وتعهد بسلامة ونزاهة البيانات المالية

نقر ونتعهد نحن رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة كي أي سي للوساطة المالية بسلامة و نزاهة البيانات المالية وبأن التقارير المالية للشركة قد تم عرضها بصورة عادلة ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المطبقة في دولة الكويت وأنها معبرة عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2018، حيث تم بذل العناية الواجبة للتحقق من سلامة و نزاهة هذه التقارير.

اسم العضو	المنصب	التوقيع
السيد / فيصل يوسف ثنيان المثاري	رئيس مجلس الإدارة	
السيد / عبدالله غازي الجسار	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد / براك عبدالمحسن براك الصبيح	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	
السيد / بدر عبد الهادي الدوسري	عضو مجلس الإدارة	
السيد/ خالد يوسف المفرج	عضو مجلس الإدارة	
السيد/ راشد يوسف القلاف	عضو مجلس الإدارة	
السيد / محمد عبدالله بهبهاني	عضو مجلس الإدارة	

تعهد الإدارة التنفيذية بشأن نزاهة البيانات المالية عن السنة المنتهية في 2018/12/31

نقر نحن الموقعين أدناه بأننا قد قمنا بمراجعة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وبناء على ما لدينا من معلومات، فإننا نقر بأن التقارير المالية قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، وأنه قد تم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال.

الاسم: فهد مطلق الشريعان

الاسم: محمد أحمد الشعراوي

المسمى الوظيفي: الرئيس التنفيذي

المسمى الوظيفي: مساعد المدير للشئون المالية

التوقيع:



التوقيع:





وساطة
ASATA